الفصل السادس
التوابع ودورها في التركيب عند ابن هانيء

مدخل

التوابع – كما عرفها الزمخشري هي: الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، وهي خمسة أضرب: تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطف بحرف[1] .

وتعتبر التوابع من الفضلات، أي ما ليس عمدة في الكلام، حيث لا تعد ركنا إسناديا فيها، وليس معنى ذلك عدم أهميتها في الجملة، بل إن إطلاق إصطلاح (فضلات) عليها لتمييزها عن العمد: كالفاعل والمبتدأ، فقد يتوقف معنى التركيب على ذكر التابع، كما في قوله تعالى: «فويل للمصلين* الذين هم عن صلاتهم ساهون»[2]، فلو حذف النعت هنا (الذين) لفسد المعنى.

ونظرا لأهميتها فقد كان لها أهمية كبيرة في شعر ابن هانيء، حيث وظفها في أداء المعنى، فما من تابع يستخدمه إلا وله غاية دلالية.

كما أن الشاعر استخدم الظواهر المختلفة التي يتعرض له التابع: كحذف المنعوت، وتقديمه النعت عليه، وقد بينت دلالة كل ذلك في موضعه من الفصل.

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٣٨ .

(٢) الماعون ٤ ، ٥ .

وقد جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

الأول: النعت، وتناولت فيه مفهوم النعت، وأنواعه، ودلالته في التركيب، كما تناولت بالدراسة الوصف بالمصدر، وحذف المنعوت، وتقديم النعت على المنعوت.

الثاني: العطف، وفيه ذكرت نوعي العطف، وتحدثت بالتفصيل عن عطف النسق، وبينت حروفه، ووظيفتها في الربط واداء المعنى في الديوان، وأرجأت الحديث عن عطف البيان إلى المبحث الثالث، حيث تحدثت عنه مع البدل، نظرا لوجود أوجه شبه بينهما.

الثالث: وفيه تحدثت عن عطف البيان والبدل، وبينت الفرق بينهما، وما تحتمله بعض التراكيب الواردة في الديوان أن تكون بدلا وان تكون عطف بيان، وبيت معنى التركيب على كل اعتبار.

المبحث الأول
النعت

- مفهوم النعت، وانواعه، ودلالته في التركيب.

النعت: هو «تابع مكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلق به» [١].

والنعت هو اصطلاح الكوفيين، «وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة» [٢].

وقد اشتمل هذا التعريف على نوعي النعت، وهما النعت الحقيقي، والنعت السببي.

أما النعت الحقيقي، فهو يتحقق ببيان صفة من صفات المتبوع، نحو: (مررت برجل كريم).

وأما النعت السببي فيتحقق ببيان صفة من صفات ما تعلق بالمتبوع، نحو: (مررت برجل كريم أبوه) [٣].

وقد بين التعريف أيضا الدلالة التي يحققها النعت في التركيب، فهو يكمل معنى في متبوعه أو فيما تعلق به، وعبر عن ذلك ابن مالك بقوله: (تابع متم ما سبق)، وقد شرح الشاطبي معنى ذلك فقال: «يعني أنه يتم معنى

(١) الهمع ٢/ ١١٦.
(٢) الهمع ٢/ ١١٦.
(٣) انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ١٩١ .

الاسم السابق بالنسبة إلى فهم السامع، لا بالنسبة إلى نفس الاسم؛ لأن الاسم في نفسه تام الدلالة على معناه وضعا، وإنما التفاوت في تمام الدلالة وعدم ذلك بالنسبة إلى فهم السامع، فقد يكون الاسم السابق بالنسبة إليه تام الدلالة، أي معروفا عنده، وقد يكون ناقص الدلالة، أي: مبهما عنده .

فإذا قلت: (مررت بزيد)، فإن كان (زيد) معروفا عند السامع فقد تم، وإن كان غير معروف عنده فهو ناقص حتى تقول: الخياط، أو النجار، أو القرشي، فيتم ذلك عند السامع، وقد يحتاج إلى أكثر من نعت واحد، وحينئذ يتم» [1].

إذن ذكر النعت في التركيب فيه مراعاة للمتلقي؛ إذ قد يكون الاسم غير واضح عنده، فيؤتى بوصف من أوصافه لتكميل معناه وتوضيحه.

ويوضح النعت منعوته بوسائل مختلفة، كتخصيص الموصوف إذا كان نكرة نحو: (مررت برجل نجار)، فإنك خصصته بـ (النجار) من الفلاح، والعاقل والأحمق، وغيرهم ممن ليس بنجار،أو رفع اشتراك عارض في معرفة،نحو:(زيد العاقل،حيث أخرج بـ (العاقل) كل من عرف بـ (زيد)، وليس بعاقل، أو تفصيله، نحو: مررت برجلين مسلم وكافر، أو تعميمه، نحو: (إن الله رزاق لعباده: المطيعين، والعاصين) [2].

وقد يكون ذكر النعت توضيحا للمنعوت على سبيل المدح، كما في نحو قوله تعالى: ﴿الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمين . الرحمنِ الرحيمِ﴾[3] أو الذم نحو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، أو الترحم نحو: (مررت بزيد المسكين

(١) المقاصد الشافية ٤ / ٦١١ .

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٤ / ٦١٤ ، ٦١٥ .

(٣) الفاتحة: ٢ ، ٣ .

البائس الفقير)، أو التوكيد نحو: (مررت بغلامين اثنين، وبرجل واحد)، أو الإبهام نحو: (مررت بصدقة قليلة أو كثيرة) [١].

وفيما يلي أمثل للنعت الحقيقي والنعت السببي من الديوان، موضحا دور النعت في تحقيق معنى من المعاني السابقة.

أما النعت الحقيقي، فكما في قول ابن هانيء: [الرمل]

لَـوْ يَـرُدُّ الحُـزنُ مَيْتًـا هالكًـا رُدَّ قحطـانُ وَأُدُّ بـنُ أُدَدْ[٢]

فـ (هالكا) نعت لـ (ميت)، وقد تبعه في الإفراد والتذكير والتنكير والعلامة الإعرابية، وفائدة النعت هنا التوكيد؛ لأن الميت هالك بالطبع.

ومن ذلك قوله: [الطويل]

ومُقْتَبَـلٌ أيامُـه مُتَهلِّـلٌ إليه الشبابُ الغَضُّ والزَّمَنُ النَّضْرُ[٣]

فـ (الغض) صفة لـ (الشباب)، و(النضر) صفة لـ (الزمن)، وفائدة الصفة هنا رفع اشتراك عارض في المعرفة، فكثير من الصفات مشتركة في صحة إطلاقها على الشباب والزمن، فذكر هاتين الصفتين صرف المعنى إلى نوع خاص من الشباب والزمن.

ومن ذلك قوله: [الطويل]

لَعَمْـرِي لَقَـدْ أُيِّـدْتَ يَـوْمَ الـوَغَى بِـهِ كما أُيِّـدَتْ كَفَّـاكَ بالأَنْمُـلِ الْعَـشْرِ[٤]

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٤ / ٦١٤ ، ٦١٥ .

(٢) الديوان ص١٢٤ ، قحطان، وأدّ بن أدد: من أجداد العرب.

(٣) الديوان ص١٣٣ .

(٤) الديوان ص١٥٨ ، يخاطب هنا جعفر بن علي، ويقول له: لقد أُيِّدتَ بأخيك يحيي بن علي كما أُيِّدَتْ كفاك بالأنمل العشر.

فـ (العشر) نعت مجرور لـ (الأنمل)، وفائدته التوكيد أيضا.

ومن ذلك: [الطويل]

ألا انْظُرْ للشمسِ المنيرةِ في الضُّحَى وما قَبَضَتْهُ أوْ تَمُدُّ على الثَّرَى[1]

فـ (المنيرة) نعت لـ (الشمس) فائدته التوكيد.

ومن ذلك قوله يصف الليالي: [الكامل]

ثُمَّ انْتَحَى فيها الصَّديعُ فَأَدْبَرَتْ فكأنَّها وَحْشِيَّةٌ عَفْرَاءُ[2]

فـ (عفراء) صفة مرفوعة للنكرة (وحشية)، وفائدتها تخصيص النكرة.

ومن ذلك قوله في مدح المعز: [الطويل]

أطيعوا إمامًا للأئمَّةِ فاضلًا كما كانتِ الأعمالُ يَفْضُلُها البِرُّ[3]

فـ (إماما) هنا يقصد به المعز، ولكن نكره للتعظيم، ووصفه بأنه فاضل على سبيل المدح، ومن ذلك: [الطويل]

أبا زكرياءَ الأَغَرَّ أَهِبْ بِها وقائعَ ألْهَجْنَ القَريضَ فألْهِجا[4]

فـ (الأغر) نعت للمنادى (أبا زكرياء) منصوب، وفائدته المدح.

ومن ذلك قوله في مدح المعز: [الطويل]

---

(١) الديوان ص١٤٥ .

(٢) الديوان ص١١ ، انتحى: قَصَدَ، الصديع: الفجر المُنْصَدِع، أي: المنشق، أدبرتْ: وَلَّتْ ، العفراء: الظبية تعلو بياضها حمرة، وهو هنا يصف الليلة حين انقضائها بالظبية التي يعلو بياضَها حُمْرَةٌ.

(٣) الديوان ص١٣٢ .

(٤) الديوان ص٦٨ ، أهِبْ بها: ادع بها، ألهجْنَ القريض: جَعَلْنَه يَلْهَج، أي: يغرى بالشيء فيثابر عليه.

لأســـيافِه مِـــنْ بُدْنِـــه وعُـــصاتِه نجيعـانِ مُهـراقٌ عَبـيطٌ، ومَـصْبُوبُ[1]

فالمنعوت هنا مثنى، وهو (نجيعان)، وقد اختلف النعت، ولذلك وجب تفريقه بالعطف، حيث قيل: (مهراق عبيط، ومصبوب)، ففائدة النعت هنا التفصيل.

يقول السيوطي: «يُفَرَّق نعت غير الواحد، أي المثنى والجمع (بالواو إن اختلف) نحو مررت برجلين كريم وبخيل (وإلا) بأن اتفق (جمع) بينهما في اللفظ نحو مررت برجلين كريمين (وغلب التذكير والعقل وجوبا عند الشمول) نحو مررت بزيد وهند الصالحين وبرجل وامرأة عاقلين واشتريت عبدين وفرسين مختارين (واختيارا عند التفصيل) نحو مررت بإنسانين صالح وصالح ويجوز وصالحة وانتفعت بعبيد وأفراس سابقيين وسابقين ويجوز وسابقات» [2].

وأما النعت السببي فكما في قوله يمدح المعز: [الطويل]

لـكَ البَـرُّ والبحـرُ العظـيمُ عُبابُـهُ فَـسِيَّانِ أغمـارٌ تُخـاضُ ويِيْـدُ[3]

فـ (العظيم) هنا نعت لـ (البحر)، وقد وصف شيئا متعلقا به، وهو (العباب)، وفائدة النعت هنا المدح، وقد وافق النعت ما قبله في العلامة الإعرابية، وهي الرفع، كما وافقه في التعريف، ووافق ما بعده في التذكير.

(١) الديوان ص٣٦ ، البُدْن جمع بَدَنَة ، وهي من الإبل والبقر كالأضحية من الغنم تُهْدَى إلى مكة، والنجيع: الدم المصبوب، المهراق: المصبوب، العبيط: الطري.

(٢) الهمع ٢/ ١١٨ .

(٣) الديوان ص٩٨ .

ومن ذلك: [الخفيف]

مـا عجيـبٌ بـأنْ لَعِبْـتَ بِـدَهْرٍ نـائمٍ طَرْفُـهُ وخَطْـبٍ تَريـفِ[1]

هنا أيضا جاء النعت (نائم) لبيان صفة فيما تعلق بالدهر، وهو (طرفه)، وفائدة النعت هنا ذم الدهر بوصفه بالغفلة على سبيل المجاز.

ومن ذلك: [الرمل]

تلـك أمْ أَيْـمٌ خفيـفٌ وَطْـؤُهُ يَرْبَـأُ القُـفَّ كلـوءا مـا هَجَـدْ[2]

فـ (خفيف) هنا نعت سببي، حيث بين معنى في شيء تعلق بالأيم، وهو(وطؤه)، وهو نعت مرفوع، وفائدته تخصيص النكرة.

ومن ذلك قوله مخاطبا محبوبته: [الكامل]

يـا بنتَ ذا السـيفِ الطويـلِ نِجـادُه أكـذا يجـوزُ الحُكْـمُ فـي ناديـكِ[3]

فـ (الطويل) هنا نعت سببي مجرور، وقد بين معنى فيما تعلق بالسيف، وهو النجاد، وفائدة النعت هنا مدح السيف.

- حذف الموصوف.

يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه على النحو الذي يذكره السيوطي في قوله: «ويحذف المنعوت لقرينة كتقدم ذكره نحو: (ائتني بماء ولو باردا)، واختصاص النعت به ك: (مررت بكاتب وحائض وراكب

(١) الديوان ص٢١٦ ، الخطب التريف: الخطب السهل.

(٢) الديوان ص١٢٧ ، الأيم: الحية، يربأ: يعلو، القُفّ: ما ارتفع من الأرض، الكلوء من كلأه، أي: حفظه، و(تلك) إشارة إلى ما سبق من كلام.

(٣) الديوان ص٢٥٢ .

صاهلا)، ومصاحبة ما يعينه نحو: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ الحَدِيدَ أَنِ اعمَل سَابِغَاتٍ﴾[١] أي (دروعا)، وقصد العموم نحو: ﴿وَلاَ رَطبٍ وَلاَ يَابِسٍ﴾[٢] وإجرائه مجرى الأسماء كـ: (مررت بالفقيه أو القاضي)، وإشعاره بالتعليل نحو: (أكرم العالم وأهن الفاسق)، وكونه لمكان أو زمان نحو: (جلست قريبا منك وصحبتك طويلا)، (ويقام نعته مقامه إن لم يكن ظرفا أو جملة) بأن كان مفردا كما مثلنا، لتصح مباشرته لما كان المنعوت يباشره (أو كان هما) أي ظرفا أو جملة (والمنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن) نحو: ﴿وَإِن مِن أَهلِ الكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤمِنَنَّ بِهِ﴾[٣] أي: وإن أحد، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾[٤] أي قوم دون وقالوا: منا ظعن ومنا أقام أي إنسان وقال[٥]:[الطويل]

وما الدَّهْرُ إلا تارتان فمِنْهُما أمُوتُ وأخرى أبتغي العَيش أكْدَحُ

أي تارة (وقال ابن مالك أو في) كقوله[٦]: [من الرجز]

لو قُلْتَ ما في قَوْمِها لَمْ تَيْثَمِ يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَم

أي (أحد) يفضلها، وغيره لم يذكر ذلك، بل جعله ابن عصفور من الضرائر، وإلا بأن لم يكن قرينة أو كان النعت ظرفا أو جملة والمنعوت غير بعض مما قبله أو بعض بلا تقدم (من) أو (في) على رأي ابن مالك (فضرورة) حذفه كقوله[٧]: [الهزج]

---

(١) سبأ: ١٠ .

(٢) الأنعام: ٥٩ .

(٣) النساء: ١٥٩ .

(٤) الجن: ١١ .

(٥) هو: تميم بن مقبل العجلاني، انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٦ ، الدرر اللوامع ٢/ ٣٧١ .

(٦) هو: حكيم بن معية، انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٥ ، الخصائص ١/ ٢٥١ ، الميسم: الجمال، وأصله: موسم.

(٧) هو: أبو دؤاد الإيادي، انظر: الدرر ٢/ ٣٧٣ .

وقُـــصْرَى شَـــنِجِ الأنْـــسا ءِ نَبَّـــاحٍ مِـــنَ الـــشُّغْبِ

أي ثور شنج الأنساء، وقد يوصف به الفرس والغزال وقولك: (وما من البصرة إلا يسير إلى الكوفة)، أي: رجل، وقوله : [من الرجز]

تَرْمِي بكَفَّيْ كان من أرمَى البَشَر[1]

وقوله: [من الرجز]

والله ما زَيْدٌ بنامَ صاحِبُهْ[2]) [3].

ومما ورد من حذف المنعوت في الديوان قول ابن هانيء يصف شجاعة جنود جعفر بن علي: [الكامل]

قد جاوروا أَجَمَ الضواري حولَهم فإذا هم زأروا بها لم تَزأرِ[4]

فـ (الضواري) هنا نعت لمحذوف، وتقديره: الأسود الضواري، وقد حذف المنعوت لاختصاص النعت به، ولما حذف أقيم النعت مقامه، حيث احتل وظيفته الإعربية، ومن ثم جر بكسرة مقدرة على أنه مضاف إليه.

ومن ذلك قوله في مدح الأميرين طاهر وأبي عبد الله الحسين ابني الإمام المنصور بالله، وهما أخوا المعز: [الرمل]

فلهـــم كُـــلُّ نِجـــادٍ مَرْتَـــدَى ولهـــم كُـــلُّ ســـليلٍ مُـــستجادِ

---

(١) قائل هذا الرجز مجهول، وقبله: ما لكَ عندي غيرُ سهم وحَجَرْ ** وغيرُ كَبْداءَ شديدةِ الوَتَرْ ** ترمي بكفي كان مِنْ أرمى البَشَرْ، والكبداء: القوس الواسعة المقبض، والتقدير: بكفي رجل كان من أرمى البشر، انظر: شرح الشواهد للعيني ٣/ ٧١ ، والدرر ٢/ ٣٧٤ .

(٢) مجهول القائل، وبعده: ولا مخالطِ الليان جانبُهْ، انظر: الخصائص ٢/ ٢٤٨ ، الدرر ١/ ٨ ، ٢/ ٣٧٦ .

(٣) الهمع ٢/ ١٢٠ ، وانظر شرح التسهيل ٣/ ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٤) الديوان ص١٦٣ .

تَطْلُـعُ الأقمـارُ مِـنْ تيجـانِهم وعلـيهم سـابغاتٍ كالـدَّآدِ[١]

فالتقدير: (وعليهم دروع سابغات)، ولكن حذف المنعوت، لوجود ما يدل عليه في التركيب، مثل: (نجاد – سليل – تيجان)، وكل هذا يصاحب الدروع، ومن ثم حذف وأقيم النعت مقامه فاحتل وظيفته الإعرابية، وهي الابتداء، ومن ذلك: [الكامل]

كُـلُّ المُلـوكِ مِـنَ الـسُّروجِ سـواقطٌ إلا المُمَلَّـكَ فـوقَ ظَهْـرِ الأَشْـقَرِ[٢]

أي: ظهر الحصان الأشقر، فحذف المنعوت (الحصان) لاختصاص النعت به، وأقيم النعت مقامه فاحتل وظيفته الإعرابية، ولذا فهو مضاف إليه مجرور.

ومن ذلك: [الطويل]

فأداتُـه فَـضْفاضَةٌ وتَريكَـةٌ ومثقـف ومهنـد بتـار[٣]

فالتقدير: درع فضفاضة، وسيف مثقف، وسيف مهند بتار، فحذف المنعوتات هنا لاختصاص الصفات بها، وقد احتل النعت الوظيفة الإعرابية للمنعوت المحذوف، ومن ثم يعرب (فضفاضة) خبر مرفوع، و(مثقف)، و(مهند) معطوفان على (فضفاضة).

وهنا تعدد النعت حيث قال: (مهند بتار)، وهذا جائز.

ومن ذلك قوله في وصف الفرسان: [الكامل]

---

(١) الديوان ص١١٥ .

(٢) الديوان ص١٦١ ، ويقصد بالمملك هنا: جعفر بن علي.

(٣) الديوان ص١٤٨ ، أداته: آلة حربه، فضفاضة: أي درع فضفاضة واسعة، التريكة: بيضة الحديد التي توضع على الرأس، والضمير في (أداته) يعود على المعز.

لَبِسُوا الصِّقالَ على الخدودِ مُفَضَّضًا والسابريَّ على المناكبِ مُذَهَّبا[١]

فالتقدير: الثوب الصقال، والثوب السابري، ولكن أجريت هذه الصفات مجرى الأسماء، كالقاضي والفقيه، ومن ثم حذف النعت، وأقيم المنعوت مقامه، فأعرب إعرابه، وعلى ذلك فـ (الصقال) مفعول به منصوب، و(السابري) معطوف على (الصقال) منصوب بالفتحة الظاهرة.

- الوصف بالمصدر.

اشترط جمهور النحاة فيما يوصف به أن يكون وصفا، وهو ما اشتق من المصدر للدلالة على الحدث وصاحبه، وهذا يشمل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

كما أجازوا الوصف بشبه المشتق، كـ (ذي) بمعنى صاحب، واسم الإشارة (ذا)، وما كان فيه معنى النسب، وما كان غير مشتق؛ لأنه لا يوجد له فعل، ولا مصدر[٢].

أما المصدر فعلى الرغم من كثرة ما ورد في السماع من وصف بالمصدر إلا أن الجمهور قصروه على السماع؛ لضعفه في القياس[٣].

وقد خالف ابن درستويه الجمهور، حيث أجاز وقوع المصدر صفة، يقول: «ليس من المصادر شيء إلا ووضعه موضع الصفات جائز مطرد، منقاس غير منكسر» [٤].

(١) الديوان ص٤٢ ، الصقال: الثوب المصقول، السابري: ثوب رقيق منسوب إلى سابور .
(٢) انظر تفصيل ذلك في: المقاصد الشافية ٤ / ٦٢٣ ، ٦٣٠ .
(٣) انظر شرح الأشموني ٣/ ٦٤ .
(٤) انظر: المقاصد الشافية ٤ / ٦٤٣ .

وأرى أن رأي ابن درستويه هو الأولى بالصواب، نظرا لورود ذلك بكثرة عن العرب، كما أن وقوع المصدر صفة فيه مبالغة في الوصف، يقول الصبان: « ولي في المقام بحث، وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتًا أو حالًا إما على المبالغة أو على المجاز بالحذف إن قدر المضاف، أو على المجاز المرسل الذي علاقته التعلق إن أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول، وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعاني» [(١)].

والمصدر إذا وقع صفة فإنه يلتزم فيه الإفراد والتذكير، فيقال: (رجل عدل وامرأة عدل، ورجلان عدل)، وأجاز ابن درستويه تثنيته وجمعه وتأنيثه[(٢)].

ومما ورد من وقوع المصدر صفة في الديوان قول ابن هانيء في هجاء الوَهْراني كاتب الأمير جعفر: [الخفيف]

مُتَخَـــلٍّ مِـــن اثْنتـــينِ بَـــريءٌ مِـنْ إمـامٍ عَـدْلٍ ودينٍ حنيـفِ[(٣)]

فوصف هنا الإمام بأنه عدل، ولم يقل: (عادل)؛ وذلك مبالغة في الوصف.

ومن ذلك: [الكامل]

وكـأنَّ طَيْفًـا مـا اهتـدى فَبَعَثْـتُمُ مِـسْكَ الجُيـوبِ الـرَّدْعَ مِنْـهُ بـديلا[(٤)]

فـقد وصـف هنـا (المـسك) بالمـصدر، وهـو (الـردع)، والتقـدير: (مـسك الجيوب الرادع)، كما جاء في بيت آخر: [الطويل]

(١) حاشية الصبان ٣/ ٦٤ .

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٤ / ٦٤٥ .

(٣) الديوان ص٢١٦ .

(٤) الديوان ص٢٦٥ .

ويسحب أذيال الخلافة رادعا به المسكُ من نشر الهدى يَتَضَوَّعُ[١]

وفائدة الوصف بالمصدر هنا المبالغة في الوصف.

ومن ذلك: [الطويل]

فلم يفتأوا من حكمِ عدلٍ يعمهم وعارفةٍ تُسْدَى إليهم وتُصْنَعُ[٢]

فوصف الحكم بالعدل، ثم أضاف الصفة للموصوف، وكل ذلك للمبالغة في الوصف.

ومن ذلك قوله في مدح جعفر بن علي: [الطويل]

فَرِفْقًا قليلا أيُّها المَلِكُ الرِّضَى بنفسِكَ واتْرُكْ مِنْكَ حَظًّا على قَدْرِ[٣]

فـ (الرضى) مصدر، وقد وصف به (الملك)، وذلك مبالغة في الوصف، والنعت هنا مرفوع بضمة مقدرة للتعذر،ومن ذلك قوله: [الكامل]

فِي كُلِّ يَوْمٍ لا تَزالُ تَحِيَّةٌ كَرَمٌ يَخُبُّ بها رسولٌ مُجْتَبَى

هِيَ أيْقَظَتْ بالي وَقَدْ رَقَدَ الْوَرَى وَاسْتَنْهَضَتْ شُكْرِي وَقَدْ عُقِدَ

فقد وصف التحية هنا بالمصدر (كَرَمٌ)، وقد التزم هنا في المصدر الإفراد والتذكير، على الرغم من أن (تحية) مؤنثة، وهذا هو القياس.

---

(١) الديوان ص١٩٤ .

(٢) الديوان ص١٩٥ .

(٣) الديوان ص١٥٦ .

(٤) الديوان ص٤٦ ، يَخُبُّ: يسرع، مجتبى: مختار، الحُبَى جمع حبوة، وعَقْدُ الحبى: هو أن يجمع الرجل بين ظهره وساقيه بعمامة ونحوها؛ ليستند في قعوده، ويقصد بالتحية هنا: التحية التي تاتيه من جعفر بن علي.

-تقديم النعت على المنعوت.

لا يجوز تقدم النعت على منعوته، وما ورد عن العرب من ذلك قليل لا يقاس عليه[١]، وقد ذكر الشلوبين[٢] أن للعرب فيه مسلكين: أن تقدم الصفة وتبقيها كما هي نحو: [البسيط]

والمؤمن العائذاتِ الطيرَ تمسحها ركبانُ مكةَ بين الغِيلِ والسَّنَدِ[٣]

حيث قدم الصفة (العائذات) على الموصوف (الطير).

وأنْ تقدم الصفة وتضيفها للموصوف، كما في قوله تعالى: «وأنه تعالى جد ربنا»، وقد تناولت هذا المسلك عند حديثنا عن الإضافة، وبينا موقف النحاة منه،وأجاز بعضهم منهم صاحب البديع تقديم نعت غير المفرد على منعوته بشرط تقدم أحد متبوعيه كما في نحو: (قام زيد العاقلان وعمرو) [٤]، وقد ورد في الديوان تقدم النعت على منعوته مع بقاء النعت كما هو، دون إضافته إلى المنعوت، كما في قول ابن هانيء: [السريع]

أُثْني على الرّاهِقَةِ الشَّوْلِ في مَسْعَاتِها والنّائِلِ الرَّهْقِ[٥]

فقد قدم الشاعر الصفة (الراهقة) على الموصوف (الشول).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٥ .
(٢) انظر: شرح الجمل ١/ ١٦٥ ، ١٦٦ .
(٣) البيت للنابغة الذبياني، انظر: ديوانه ص٢٥ .
(٤) انظر: الهمع ٢/ ١٣٠ .
(٥) انظرالديوان ص٢٢٩ .

المبحث الثاني
العطف

العطف نوعان: عطف بيان، وعطف نسق، وسوف أتناول عطف البيان عند الحديث عند البدل، نظرا لوجود تشابه بينهما في أداء المعنى.

أما عطف النسق، فحده ابن مالك في قوله: [الرجز]

تـالٍ بحـرفٍ مُتْبِـعٍ عطـفُ النَّـسَقْ

كاخْـصُص بِـودٍّ وثنـاءٍ مَـنْ صَـدَقْ[1]

والحروف المُتْبِعة يقال لها: «حروف العطف، وحروف النسق، فالعطف من عبارات البصريين، وهو مصدر عطفت الشيء على الشيء إذا أحلته إليه، ويقال: عطف فلان على فلان، وعطفت زمام الناقة إلى كذا، وعطف الفارس عنانه، أي: ثناه، وأماله، وسمي هذا القبيل عطفا؛ لأن الثاني مَثْنِيٌّ إلى الأول، ومحمول عليه في إعرابه.

والنسق من عبارات الكوفيين، وهو في قولهم: ثَغْرٌ نَسَقٌ، إذا كانت أسنانه مستوية، وكلام نسق، إذا كان على نظام واحد، فلما شارك الثاني الأول وساواه في إعرابه سمي نسقا، وهو من التوابع» [2].

فالنسق إذا «اسم مصدر بمعنى اسم المفعول، يقال: نسقت الكلام أنسقه، أي: عطفت بعضه على بعض، والمصدر بالتسكين» [3].

---

(١) انظر: الألفية ص١٢٤ .

(٢) شرح المفصل ٨/ ٨٨ .

(٣) شرح الفاكهي على قطر الندى ٢/ ٢٢٣ .

نخلص من ذلك إلى أن عطف النسق في الاصطلاح هو: «تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف» [١].

وقد قسم النحاة حروف العطف قسمين[٢]:

الأول- مشرك لما بعده مع ما قبله في اللفظ، والمعنى، وهو (**الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم، وأو**).

الثاني- مشرك لما بعده مع ما قبله في اللفظ فقط، وهو: (بل، ولا، ولكن).

وفيما يلي أتناول معاني هذه الحروف كما وردت في الديوان، موضحا دورها في الربط، وأداء المعنى.

١-الواو.

ترد الواو لمطلق الجمع، فلا تفيد ترتيبا،ولا تعقيبا ولا معية،خلافا لمن ذهب إلى ذلك[٣].

فمن ورودها عاطفة لشيء على مصاحبه قوله تعالى:﴿**فأنْجَيْناهُ وأصحابَ السفينةِ**﴾ [٤] ومن ورودها عاطفة لشيء على سابقه نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وإبراهيمَ**﴾[٥] ومن ورودها عاطفة للشيء على لاحقه قوله تعالى: ﴿**كذلك يُوحِي إليكَ وإلى الذينَ مِنْ قَبْلِكَ اللهُ**﴾[٦]، ومن أمثلة

(١) شرح الرضي على الكافية ١/ ٣١٨ .
(٢) انظر: المقاصد الشافية ٥/ ٦٦ ، ٦٩ .
(٣) انظر: مغني اللبيب ٢/ ٣٥٤ .
(٤) العنكبوت: ١٥ .
(٥) الحديد: ٢٦ .
(٦) الشورى: ٣ ، انظر: مغني اللبيب ٢/ ٣٥٤ .

ومن أمثلة ذلك في الديوان قول ابن هانيء في مدح الأميرين طاهر وأبي عبد الله الحسين ابني المنصور، حيث يبين مدى كرمهما: [الرمل]

هـم أمـاتوا حاتمـا فـي طـيءٍ مَيْتـةَ الـدَّهْرِ وكَعْبًـا فـي إيـادِ[1]

فقد عطفت الواو هنا اللاحق (كعبا) على السابق (حاتم).

ومن ذلك قوله: [البسيط]

أبْلِغْ ربيعةَ عَنْ ذي الحيِّ من يَمَنٍ أنَّـا نؤلِّـفُ شـملًا لـيس يفتـرقُ

أنـا وإيـاكم فرعـان مـن كـرم قـد بوركـا وزكـا الأثمـار والـورق[2]

فقد عطفت الواو هنا الصاحب على مصاحبه.

وتختص الواو من بين حروف العطف بأمور[3]، منها:

- **عطف الخاص على العام**، كما في قول ابن هانيء يمدح المعز: [الكامل]

هـذا الـذي عطفـتْ عليـه مكـةٌ وشِـعابُها والـرُّكْنُ والبَطْحـاءُ[4]

فقد عطف الشعب، والركن، والبطحاء، على (مكة)، وذلك تفصيلا بعد ذكر العام، كما في قوله تعالى: ﴿**وإذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبيين ميثاقَهم ومنكَ ومِنْ نوحٍ**﴾[5].

---

(١) الديوان ص١١٦ .

(٢) الديوان ص٢٣٥ .

(٣) انظر: مغني اللبيب ٢/ ٣٥٥ ، وما بعدها.

(٤) الديوان ص١٣ .

(٥) الأحزاب: ٧ .

- **عطف ما لا يستغنى عنه**، نحو قول ابن هانيء في مدح المعز أيضا: [الكامل]

للنـاسِ إجمـاعٌ علـى تفـضيلِه حتـى اسـتوى اللؤمـاءُ والكُرمـاءُ[1]

فالاستواء يقتضي أن يكون بين شيئين، ولذلك لا بد من ذكر المعطوف.

- **اقترانها بـ (إما)**، نحو قول ابن هانيء: [المتقارب]

أفيقـوا فمـا هـي إلا اثنتـان إمـا الرشـادُ وإمـا العمـى[2]

وقد عد بعضهم (إما) – وهي التي تكون ثانية كما في البيت، ولا بد أن تسبق بأخرى قبلها – عاطفة، كالزجاجي والصيمري، والجزولي، ومنهم من عدها مع الواو حرف عطف، ولكن الصحيح أنها غير عاطفة للزوم الواو لها في كل موضع، وهي حرف عطف باتفاق، فلو كانت (إما) حرف عطف أيضا، لزم من ذلك اجتماع حرفي عطف[3].

وهي في المعنى مثل (أو)، حيث تفيد إما التخيير، أو الإباحة، أو الشك، او الإبهام، أو التقسيم[4].

وهي في البيت السابق تفيد التقسيم، كما في قوله تعالى: ﴿**إنَّا هديناه السبيلَ إمَّا شاكرًا وإمَّا كفورا**﴾[5].

- **عطف ما حقه التثنية**، نحو قول ابن هانيء في مدح المعز: [الطويل]

---

(١) الديوان ص١٣ .

(٢) الديوان ص٢٥ .

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٥/ ١٣٢ .

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٥/ ١٣٠ ، ١٣١ .

(٥) الإنسان: ٣ .

هـو الـوارث الـدنيا ومـن خلقـت لـه مــن النــاس حتــى يلتقــي القُطْــرُ

- عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها، كما في قول ابن هانيء: [الطويل]

لأســيافِه مِــنْ بُذْنِــه وعُــصاتِه نجيعـان مهـراقٌ عبيطٌ، ومـصبوبُ[٢]

- عطـف الـشيء علـى مرادفـه، كمـا فـي قـول ابـن هـانيء: [الكامل]

والخائــضين إلــى الكرائــهِ مثلَهــا والـواردين لُمَـى لُمَـى وثُبـى ثُبـى[٣]

فقد عطف (ثبى) على (لمى)، وهما بمعنى واحد، وهو (جماعة).

٢-الفاء.

تفيد الفاء العاطفة ثلاثة معان: الترتيب، والتعقيب، والسببية.

أما الترتيب، والتعقيب، فكما في قولنا: (دخل زيد فعمرو)، فالفاء تدل هنا على أن دخول (عمرو) تال لدخول زيد، كما أنه ليس هناك مهلة زمنية بين الدخولين.

ويبين ابن هشام أن التعقيب «في كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: (تزوّجَ فلانٌ فوُلد لهُ)- إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت متطاولة، و(دخلتَ البصرةَ فبغدادَ)- إذا لم تقم في البصرة ولا بين

(١) الديوان ص١٣٥ .
(٢) الديوان ص٣٦ .
(٣) الديوان ص٤٧ .

البلدين، وقال الله تعالى: ﴿ألم ترَ أن الله أنزلَ من السّماءِ ماء فتصبحُ الأرضُ مُخضرّةً﴾[1] [2].

فمعنى ذلك أنه لو طالت المدة بين المعطوف والمعطوف عليه فإن هذا لا يمنع من كون الفاء للتعقيب، حيث تكون المدة الطويلة حينئذ هي أدنى مدة ممكنة بين حدوث المعطوف عليه والمعطوف.

والترتيب نوعان: حقيقي أو معنوي، نحو: (دخل زيد فعمرو)، وذكري، حيث تعطف المفصل على المجمل، كما في قول ابن هانيء: [الكامل]

يتبسمون إلى الوغى فشفاهُهم هُذلٌ إلى أقرانِهم لَمْ تَقْلِصِ[3]

حيث ذكر التبسم بطريق الإجمال، ثم عطف عليه ما يفصله.

ومنه قوله في مدح المعز: [الكامل]

واللهُ في عَلْياكَ أصْدَقُ قائلٍ فكأنَّ قَوْلَ القائلينَ هُذاءُ[4]

وأما معنى السببية فإنه يكثر في عطف الجمل والأوصاف.

ومن ذلك قول ابن هانيء: [الرجز]

وشامخِ العِزنِينِ جاثليقِ مُرَوَّعٍ بمثلِنا مطروقِ

نَبَّهتُهُ فهبَّ كالفنيقِ يَسْحَبُ ذَيْلَ الأصيدِ البِطْريقِ[5]

---

(١) الحج: ٦٣ .

(٢) مغني اللبيب ١/ ١٦٠ .

(٣) الديوان ص١٨٢ ، هُذل: مسترخية، لم تَقْلِص: لم تنضم، وهو هنا يصف شجاعة الفرسان.

(٤) الديوان ص١٨ ، الهذاء: الهذيان.

(٥) الديوان ص٢٣٨ ، الفنيق: الفحل من الإبل، وهو هنا يصف زيارته لدكان خمر.

فما بعد الفاء مسبب عما قبلها، وهي مع ذلك أفادت التعقيب، أي ليس هناك مهلة بين تنبيه الشاعر لصاحب دكان الخمر، وتنبهه.

ومن ذلك: [الرمل]

إنَّمـا كانـت خُطـوبٌ قُيِّـضَتْ فَعَـدَتْنا عـنكم إحـدى العـوادِ[1]

فما بعد الفاء هنا مسبب عما قبلها، وقد أفادت أيضا التعقيب، حيث يصف سرعة تأثير صروف الدهر على الإنسان.

ومن ذلك قولع عن المعز: [الكامل]

وَرِثَ المُقـيمَ بيثـربٍ فـالمِنْبَرُ الْـ أَعْلَـى لـه والتُّرعَـةُ العَلْيـاءُ[2]

فكون المنبر الأعلى له مسبب عن وراثته المقيم بيثرب- وهو الرسول – ﷺ .

وإذا كان ما بعد الفاء فيما سبق مسببا عما قبلها، فقد يكون أيضا علة لما قبله، فتكون تعليلية، كما في قوله يمدح المعز: [الكامل]

لا تـسألنَّ عَـنِ الزَّمـانِ فإنَّه في راحتيك يدور كيف تشاءُ[3]

وقوله: [الطويل]

فيـا أيهـا الـشانيه خلفـكَ صـاديًا فإنَّـكَ عَـنْ ذاكَ المَعِـينِ مـذودُ[4]

(١) الديوان ١١٤ .

(٢) الديوان ص١٣ ، المراد بالمقيم بيثرب: النبي ﷺ ، والمراد بالترعة العلياء: باب الجنة.

(٣) الديوان ص١٨ .

(٤) الديوان ص٩٧ ، الشانيه: المبغضه، والضمير فيه يعود على المعز.

ويلاحظ من الأمثلة التي جاءت فيها الفاء للسببية أنه لا يلزم فيها معنى التعقيب، فقد يكون وقد لا يكون، فالأمثلة الثلاثة الأولى اقترن معنى السببية بمعنى التعقيب، أما المثالان الأخيران فهي لا تفيد التعقيب فيهما.

٣- أو.

وردت (أو) في الديوان لأداء المعاني التالية:

أ- **التخيير**: «وهي الواقعة بعد الطلب، وقبل ما يمتنع فيه الجمع، نحو: (تزوج هندا أو أختها)» [١].

ومن أمثلة ذلك في الديوان قوله: [الكامل]

فـازْدُدْ إليـكَ نَجيعَهـا المُهـراقَ إنْ كـانَ النجيـعُ يُـرَدُّ بَعْـدَ جُمـودِ
أوْ فاسـقنيه فـإنني أولـى بـه مِـنْ أنْ يُـراقَ علـى ثَـرَى وصـعيدِ[٢]

فيمتنع هنا الجمع بين الرد والسقي، ولذلك فإن (أو) لأحدهما.

ومن ذلك قوله في مدح جعفر بن علي: [الكامل]

نَيْـلَ الكواكـبَ رُمْـتَ لا نَيْـلَ الْعُلَـى فَـزِدِ الْمكـارِمَ بَـسْطَةً أوْ فـانْقُصِ[٣]

فلا يجوز الجمع هنا بين الزيادة والنقصان، فهو يفعل أحدهما.

ب- **الإباحة**: «وهي الواقعة بعد الطلب، وقبل ما يجوز فيه الجمع، نحو: (جالس العلماء أو الزهاد)، و(تعلم الفقه أو

(١) مغني اللبيب ١/ ٦٢ .

(٢) الديوان ص١١٠ ، يخاطب هنا يحي بن علي، فيقول له: رد إلى كَفِّكَ ما سال منها من دم إن كان الدم يرد بعد تجمده، أو اسقنيه، فإنني أولى به من أن يراق على الأرض.

(٣) الديوان ص١٨١ .

النحو)، وإذا دخلت (لا) الناهية امتنع فعل الجميع، نحو: (ولا تطع منهما آثما أو كفورا)؛ إذ المعنى : لا تطع أحدهما، فأيهما فعله فهو أحدهما» [١].

ومن أمثلة ذلك في الديوان قوله: [الرمل]

فلهم ما انجاب عنه فجرها ... من قليب أو مصاد أو مراد
أوْ شِعابٍ أو هِضابٍ أو رُبًى ... أوْ بِطاحٍ أو نِجادٍ أو وِهادِ[٢]

فيجوز كون أحد المعطوفات لهم، ويجوز أن يكون بعضها أو كلها لهم.

ومن ذلك قوله عن الدهر: [الرمل]

كُلُّ يَومٍ لي فيه مَصْرَعُ ... مِنْ سماءٍ أوْ طِرافٍ أوْ عَمَذْ[٣]

أي أن المصرع يأتي من أحد المعطوفات، ويجوز أن يأتي منها كلها، أو من اثنين منها.

ومن ذلك أيضا: [الرمل]

قَلَّ تَنْويلُ خيالٍ مِنْكُمُ ... يَطَّبِي بينَ جُفونٍ وسُهادِ
وحديثٌ عنكمُ أكثرُه ... عَنْ نسيمِ الرِّيحِ أوْ بَرْقِ الغَوادِ[٤]

فهنا أيضا لا يمتنع الجمع بين نسيم الريح، وبرق الغوادي.

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٦٢ .

(٢) الديوان ص١١٦ ، القليب: البئر، المصاد: الهضبة العالية، المرادي جمع مَرْداء، وهي الأرض الخالية من النبات، والضمير في (فجرها) يعود على (مكة) المذكور قبل هذا البيت، وهو هنا يمدح الأميرين طاهرا وأبا عبد الله الحسين، وهما أخوا المعز.

(٣) الديوان ص١٢١ ، المراد بالسماء هنا: السقف، والطراف: الخيمة.

(٤) الديوان ص١١٤ ، ١١٥ ، التنويل: العطاء، ومفعوله محذوف، تقديره: قبلة، والضمير في (منكم) يعود على الأحبة.

ومن ذلك أيضا: [الرمل]

وإذا شـــاءَ زمـــانٌ رابَنَـــا برقيـــبٍ أو حـــسودٍ أو مُعـــادِ[1]

ومن ذلك أيضا: [الطويل]

أَجَـــدِّكَ مـــا أنْفَـــكُّ إلا مُغَلِّـــسًا يَجوزُ الفلا أو ساريَ الليلِ مُدْلِجَا[2]

حيث يجوز الجمع بين السير في ظلمة آخر الليل، والسير في الليل كله.

وقد ذكر ابن مالك ان أكثر ورودها للإباحة في التشبيه، يقول: «وأكثر ورود (أو) للإباحة في تشبيه أو تقدير.

فالتشبيه نحو:﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[3]،و﴿كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[4].

والتقدير نحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾[5]،و﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[6]، فلو جيء بالواو في مثل هذا من الكلام لم يختلف المعنى.

ولـــذلك قـــرأ بعـــض القـــراء: ﴿وَأَرْسَـــلْنَاهُ إِلَـــى مِائَـــةِ أَلْـــفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[7] بالواو» [8].

(١) الديوان ص١١٥ .

(٢) الديوان ص٦٦ ، المُغَلِّس: السائر في الغلس، وهي ظلمة آخر الليل، يجوز: يقطع، المُدْلِج: السائر الليل كله.

(٣) البقرة: ٧٤ .

(٤) النحل: ٧٧ .

(٥) النجم: ٩ .

(٦) الصافات: ١٤٧ .

(٧) الصافات: ١٤٧ .

(٨) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٤٨ .

وما ذكره ابن مالك من أنه: (لو جيء بالواو في مثل هذا من الكلام لم يختلف المعنى) غير صحيح؛ولذلك رده ابن هشام موضحا الفرق بين (أو)، والواو، يقول: «وزعم ابن مالك أيضًا أن (أو) التي للإباحة حالّةٌ محلّ الواو،وهذا أيضًا مردود؛لأنه لو قيل: (جالِسِ الحسن وابن سيرين) كان المأمور به مجالستهما معًا» [(١)]، وهذا بخلاف (أو) حيث يجوز أن يجالس أحدهما، أو هما معا، ولا تكون مقتضية لأن يجلس مع الاثنين معا.

ومن ورودها للإباحة في التشبيه في الديوان قوله: [الرمل]

نِعْمَ مُنْضِي العِيْسُ في دَيْمُومَةٍ ... ومُكِلِّ الأعوجياتِ الجِيادِ

تحتَ بَرْقٍ مِنْ حُسامٍ أو غَمامٍ ... مِنْ لِواءٍ أو وِشاحٍ مِنْ نِجادِ[(٢)]

وقوله: [الرمل]

كُلُّ رَقْراقِ الحواشي فوقَهم ... كعيونٍ مِنْ أفاعٍ أو جَرادِ[(٣)]

وقوله: [الكامل]

فكأنّما فَغَرَتْ إليه جَهَنَّمٌ ... مِنْهُنَّ أوْ كَلَحَتْ إليه كُلُوحا[(٤)]

وقوله: [البسيط]

لَمْ يَبْقَ فِي أَرْضِ قُسْطَنْطِينَ مُشْرِكَةٌ ... إلا وَقَدْ خَصَّها ثُكْلٌ بمَفْقُودِ

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٦٣ ، ٦٤ .

(٢) الديوان ص١١٨ ، مُنْعِب، الديمومة: الفلاة الواسعة، وهو هنا يمدح يحيي بن علي، وأراد من هذين البيتين وصف شجاعته.

(٣) الديوان ص١١٥ .

(٤) الديوان ص٧٢ ، فَغَرَتْ: فتحت فاها، كَلَحَتْ: عَبَسَتْ وتَكَشَّرَتْ، والضمير في (إليه) يعود على العدو، وفي (منهن) يعود على غواشي الموت المذكورة قبل هذا البيت، أي أن غواشي الموت تنزلبالعدو كأنها جهنم .

كأنَّمـــا بـــادَرَتْ مِنْهـــا مُلُـــوكُهم مصارعَ القَتْلِ أو جاؤوا لموعودِ [١]

وقوله: [الطويل]

مـــواخرُ فـــي طـــامي العُبـــابِ كأنَّـــه لعزمِـــكَ بـــأسٌ أوْ لِكَفِّـــكَ جُـــودُ[٢]

وقوله في مدح جعفر بن علي: [الكامل]

لَـوْ كُنْـتَ شَـمْسَ غَمَامَـةٍ لَـمْ تَنْتَقِـبْ أوْ كُنْـتَ بَـدْرَ دُجُنَّـةٍ لَـمْ تَـنْقُصِ[٣]

فـ (أو) في كل ما سبق للإباحة، حيث لا يمتنع الجمع بين التشبيهات المختلفة المتعاطفة.

ج- **الشك**، كما في قول ابن هانيء يمدح جعفر أيضا: [الكامل]

إنْ كـانَ جُزمًـا مِثْـلُ شُـكْرِيْ فـاغْتَفِرْ أوْ كـانَ ذَنْبًـا مَـا أتيـتُ فَمَحِّـصِ[٤]

٤- ثم.

وهي تفيد الترتيب مثل الفاء، ولكن «بمهلة، فإذا قلت: (قام زيد ثم عمرو)، آذنت بأن الثاني بعد الأول بمهلة، هذا مذهب الجمهور» [٥].

ومن ذلك في الديوان قول ابن هانيء في رثاء ولدٍ لإبراهيم بن جعفر بن علي: [الرمل]

إنَّمـــا كـــانَ شِـــهابًا ثاقِبًـــا صَـــعِقَ الليـــلُ لَـــهُ ثُـــمَّ خَمَـــدْ

(١) الديوان ص٩٣ ، يصور الشاعر هنا حال الروم بعد ما أصابهم على يد المعز.
(٢) الديوان ص٩٩ .
(٣) الديوان ص١٨٢ .
(٤) الديوان ص١٨٢٣ .
(٥) الجنى الداني ص٤٢٦ .

ورُدَيْنِيَّـــا هَزَزْنَـــا مَتْنَـــهُ فَتَثَنَّـــى ســـاعةً ثُـــمَّ انْقَـــصَدْ[١]

فالشاعر يشبه الميت بالشهاب الثاقب الذي ظل هكذا فترة من الزمن ثم خمد، فعبر بـ (ثم) التي تدل على التراخي بين كون الشهاب ثاقبا وكونه خامدا، ومن ثم التراخي بين حياة المرثي ووفاته.

كذلك الأمر في البيت الثاني، حيث كانت هناك مهلة زمنية بين الانثناء والانكسار.

وقد تكون للتراخي في الرتبة والمكانة، كما فقي قوله في مدح أبي الفرج محمد بن عمر الشيباني: [البسيط]

لأنـتَ ذا الجيشُ ثُـمَّ الجيشُ نافلـةٌ وما سـواكَ فَلَغْـوٌ غَيـرُ مُحْتَـسَبِ[٢]

فالتعبير بـ (ثم) هنا يدل على تراخي مكانة الجيش عن مكانة الممدوح.

٥- أم.

يرى كثير من النحاة أن (أم) العاطفة تشرك في اللفظ فقط، ويرى ابن مالك أنها تشرك في اللفظ والمعنى ؛ «لأن القائل: (أزيد في الدار أم عمرو ؟) عالم بأن الذي في الدار هو أحد المذكورين، وغير عالم بتعينه، فالذي بعد (أم) مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه، وحصول المساواة إنما هو بواسطة (أم)، فقد شركتهما في المعنى، كما شركتهما في اللفظ» [٣].

(١) الديوان ص١٢٢ ، انقصد: انكسر.

(٢) الديوان ص٥٤ .

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٨ .

يقول الشاطبي: «وابن مالك تكلم فيما يؤول إليه الكلام في قصد المتكلم من عدم التعيين، وعدم التعيين لمعنى العامل قد تساوى فيه ما قبل (أو، أم) وما بعدهما.

وما ذهب إليه مأخوذ من كلام سيبويه» [١]، حيث يقول: «ومن ذلك: (مررت برجل أو امرأة، فـ (أو) أشركت بينهما في الجر، وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر، وسوت بينهما في الدعوى» [٢].

يقول الشاطبي تعليقا على نص سيبويه: «فقوله: (وسوت بينهما في الدعوى) هو معنى كلام ابن مالك، وقوله قبل: (وأثبتت المرور لأحدهما) هو كلام غيره، فإذا لا ينبغي أن يكون بينهما في المسألة خلاف؛ لأن إحدى الطريقتين لا تخالف الأخرى» [٣].

وأرى أن رأي ابن مالك هو الصحيح؛ لأن فيه مراعاة لقصد المتكلم، حيث يستوي الأمران في الحكم في ذهن المتكلم، أما إثبات الحكم لأحدهما فهذا هو قصد السامع الذي يجيب على سؤال المتكلم إذا كان قاصدا السؤال وليس التسوية، ولا شك أن محلل النص يكون هدفه هو التوصل إلى مراد منشيء النص.

و(أم) العاطفة هي المتصلة، حيث إن «ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا تحصل الفائدة إلا بهما» [٤]، ولها شرطان[٥]:

(١) المقاصد الشافية ٥/ ٦٨ .
(٢) الكتاب ١/ ٤٣٨ .
(٣) المقاصد الشافية ٥/ ٦٨ .
(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٥٩ .
(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٥٩ .

الأول: أن تسبق باستفهام صالح لوقوع (أي) مكانه.

الثاني: أن يكون الاستفهام بالهمزة.

ويكون الغرض حينئذ من الكلام، إما التسوية كما في قوله تعالى: ﴿سَواءٌ عليهم أَأَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم لا يُؤْمِنُون﴾[1]،وإما طلب التعيين،كما في نحو:(أزيد أم عمرو في الدار)[2].

والفرق بينهما أن التي للتسوية لا تحتاج جوابا، ويحتمل التركيب معها الصدق والكذب؛ لأنه خبر، كما أنها لا تقع إلا بين جملتين في تأويل المفرد، سواء أكانت الجملتان اسميتين أم فعليتين أم مختلفتين.

أما التي يطلب بها التعيين فإنها تحتاج جوابا، وتقع بين مفردين، كما تقع بين جملتين متفقتين أو مختلفتين وليستا في تأويل مفرد.

ويجوز تقدير همزة التسوية، كما في قراءة ابن محيصن[3]: ﴿وَسَواءٌ عليهم أَنذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم﴾[4].

فإذا لم يتحقق الشرطان كانت (أم) منقطعة، وهي في هذه الحالة تفيد إما الإضراب المجرد، او الإضراب مع الاستفهام.

وقد وردت (أم) العاطفة في الديوان للتعيين، كما في قوله يرثي ولدا لإبراهيم بن جعفر بن علي: [الرمل]

أَجَنُــوبٌ أَمْ شَــمالٌ هَــصَرَتْ مِنْـكَ فـي الأيكـةِ بانًـا فانْخَـضَدْ[1]

---

(١) البقرة: ٦ .

(٢) انظر مغني اللبيب ١/

(٣) انظر: إتحاف فضلاء البشر ص١٢٨ .

(٤) يس: ١٠ ، انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦١ .

فقد وقعت (أم) هنا بين مفردين، وسبقت بهمزة الاستفهام، والمراد منها هنا طلب التعيين، حيث يتساءل الشاعر عن المصيبة التي لحقت المتوفي، فيذكر مصيبتين مستويتين عنده في الحكم، ويطلب تعيين أحدهما، وهذا يدل على عظم الفاجعة التي لحقت بالمتوفي.

ومن ذلك: [الكامل]

لَهَفِي عليكَ أمَا تَرِقُّ على العُلَى أمْ بينَ جانِحَتَيْكَ قَلْبُ حديدِ [٢]

ف (أم) هنا لطلب التعيين، ومن ذلك: [الرمل]

أيَّ مفقوديْكَ تبكيه: أبٌ هِبْرِزِيٌّ أنتَ منه أمْ وَلَدْ[٣]

فهنا همزة مقدرة، أي (أأب هبرزي أم ولد)، و(أم) هنا لطلب التعيين، حيث يخاطب جعفر بن علي سائلا إياه: «هل تبكي أبا هبرزيا أنت من نسله، وهو (علي)، ام تبكي ولدا لك، وهو (علي)، وفي الحقيقة (علي) هذا ولد ولده إبراهيم» [٤].

فالشاعر يقصد من ذلك بيان أن منزلة علي بن إبراهيم بن جعفر كمنزلة علي والد جعفر، فهما مستويان عنده من حيث صلاحية كل منهما لوقوع البكاء عليه من جعفر بن علي.

ومن ذلك أيضا قوله: [الكامل]

---

(١) الديوان ص١٢٢ ، هَصَرَتْ: كسرت، انخضد: انكسر، ويشبه الشاعر المتوفي هنا بشجر البان، ويتساءل في تعجب ما الذي أصاب هذا البان فانكسر: أرياح الشمال أم الجنوب.

(٢) الديوان ص١١٠ .

(٣) الديوان ص١٢٥ ، الهبرزي: الأسد.

(٤) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص٢٥٥ .

فتكـاتُ طَرْفِـكِ أمْ سُـيوفُ أبيـكِ وكـؤوسُ خَمْـرٍ أمْ مراشـفُ فِيـكِ[1]

هنا أيضا همزة مقدرة، والتقدير: (أفتكات، وأكؤوس).

وجيء بـ (أم) هنا للدلالة على وجود أمرين مستويين في نظر الشاعر، ويطلب تعيين أحدهما، فيستوي عنده فتكات طرف المحبوبة، وسيوف أبيها، وكذلك كؤوس الخمر ومراشف فيها، ولا شك أنه يريد بذلك حيرته من شدة تأثير نظراتها عليه، حتى إنها لتلتبس عليه بسيوف أبيها فيطلب تعيين أحدهما، وكذلك يلتبس عليه مراشف فمها بكؤوس الخمر، فيطلب أيضا تعيين أحدهما، وكل ذلك مبالغة في التشبيه.

ومن ذلك أيضا قوله: [الكامل]

عينـاكِ أمْ مَغْنـاكِ موعـدُنا وفـي وادي الكـرى نلقـاكِ أوْ واديـكِ[2]

فالتقدير: (أعيناك أم مغناك، وأفي وادي الكرى أو واديك)، فـ (أم) هنا لطلب تعيين أحد أمرين مستويين عند الشاعر.

ومن ذلك أيضا قوله في رجلٍ أكلول: [البسيط]

يـا ليـتَ شِـعْرِي إذا أُوْمِـيَ إلـى فَمِـهِ أَحَلْقُـهُ لَهَـوَاتٌ أمْ ميـادينُ[3]

وقوله في مدح المعز: [الكامل]

وَلَقَـدْ عَيِيْـتُ وَمَـا عَيِيْـتُ بِمُـشْكِلٍ أَسِـنَانُ عَزْمِـكَ أمْ لِسـانُكَ أطْـوَلُ

وَأَطَلْـتُ تَفْكِيْـرِي فـلا واللهِ مـا أَدْرِي أَوَجْهُـكَ أمْ فَعَالُـكَ أَجْمَـلُ[1]

---

(١) الديوان ص٢٥٢ .

(٢) الديوان ص٢٥٢ .

(٣) الديوان ص٣٧٦ ، اللهوات جمع لهاة، وهي اللحمة المشرفة على الحلق في أقصى سقف الفم.

فإذا اختل شرط من الشرطين السابقين كانت (أم) غير عاطفة، وتسمى المنقطعة، «وهي ثلاثة أنواع: مسبوقة بالخبر المحض نحو: ﴿تنزيل الكتاب لا ريبَ فيه مِنْ رَبِّ العالمين . أَمْ يقولون افتراه﴾[٢] ومسبوقة بهمزة لغير استفهام نحو: ﴿ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها﴾[٣]؛ إذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده، ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الأعْمَى والبصيرُ أمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ والنُّور﴾[٤].

ومعنى (أم) المنقطعة الذي لا يفارقها: الإضراب، ثم تارة تكون له مجردا وتارة تتضمن مع ذلك استفهاما إنكاريا أو استفهاما طلبيا.

فمن الأول: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الأعْمَى والبَصِيرُ أمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلماتُ والنُّورُ أَمْ جَعَلُوا للهِ شُركاءَ﴾[٥] أما الأولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام وأما الثانية فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء، قال الفراء: يقولون هل لك قبلنا حق أم أنت رجل ظالم، يريدون: بل أنت.

ومن الثاني: ﴿أَمْ لَهُ البناتُ ولَكُمُ البنون﴾[٦] تقديره: بل ألَه البنات ولكم البنون إذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال.

ومن الثالث قولهم: (إنها لإبل أم شاء)، التقدير: بل أهي شاء»[٧]

(١) الديوان ص٢٨٧ .
(٢) السجدة: ٢ ، ٣ .
(٣) الأعراف: ١٩٥ .
(٤) الرعد: ١٦ .
(٥) الرعد: ١٦ .
(٦) الطور: ٣٩ .
(٧) مغني اللبيب ١/ ٤٤ ، ٤٥ .

وقد وردت في الديوان منقطعة، وذلك في قول ابن هانيء في مدح الأميرين طاهر وأبي عبد الله الحسين، وهما اخوا المعز: [الرمل]

أسواهم أبتغي يومَ الندى أمْ سواهم أرتجي يومَ المعادِ[1]

فالاستفهام هنا على الرغم من كونه بالهمزة إلا أنه ليس على حقيقته، حيث إنه للإنكار، فـ (أم) منقطعة،تفيد الإضراب والاستفهام الإنكاري، والتقدير: (أم أسواهم أبتغي).

ومن ذلك: [البسيط]

أينَ الأسِنَّةُ أمْ أينَ الصوارمُ أمْ أينَ الخناجِرُ أمْ أينَ السكاكينُ[2]

فالاستفهام هنا بغير الهمزة،لذلك فإن (أم) غير عاطفة،وإنما هي منقطعة،بمعنى(بل).

ومن مجيئها منقطعة مسبوقة بخبر قوله: [الرمل]

تلكَ أمْ أيْمٌ خفيفٌ وَطْؤُهُ يَرْبأُ القُفَّ كَلُوءا ما هَجَدْ[3]

فـ(تلك) إشارة إلى ما سبق من الكلام، و(أم) منقطعة بمعنى (بل) للإضراب عما سبق على سبيل الانتقال من غرض لغرض.

٦-حتى.

ذكرت (حتى) الجارة عند الحديث عن حروف الجر،ووضحت الفرق بينها وبين العاطفة. وقد لا تكون (حتى) جارة ولا عاطفة، وإنما تكون

(١) الديوان ص١١٥ .
(٢) الديوان ص٣٧٦ .
(٣) الديوان ص١٢٧ .

ابتدائية، وذلك عند دخولها على الجمل : اسمية كانت او فعلية، ويكون مضمون الجملة بعدها غاية لما قبلها.

وقد وردت ابتدائية في مواضع كثيرة في الديوان، منها قول ابن هانيء في مدح جعفر بن علي: [الكامل]

هـذا الـذي قـدْ جـلَّ عـنْ أسـمائهِ حتـى حَـسِبنُاها لـه ألقابـا
مَـن لـيس يرْضـى أن يُسمّى جعفـرًا حتـى يُـسمّى جَعْفَـرَ الوهّابـا[1]

وقوله: [الطويل]

لقد جُدْتَ حتى ليس للمالِ طالِبٌ وأنفقْـتَ حتـى مـا لُمنْفِـسَةٍ قَـدْر[2]

وقوله: [الكامل]

ومُكَلَّـلٍ بالـدُّرِّ مِـنْ إفْرِنْـدِه فيـه أكاليـلٌ مِـنَ الفـولاذِ
ممّا اقتنى المِلكُ الهِرَقلُ فلم يزَلْ حتـى تـألقَ فـوق رأسِ قَبـاذِ[3]

وقوله: [الطويل]

وما إن خبا حتى حسبتُ من الدّجى على الأفْقِ زنجيًا تكشَّفَ يَلمَقُـهْ[4]

وقوله في مدح المعز: [الكامل]

للنّـاس إجمـاعٌ علـى تفـضيلهِ حتـى اسـتَوَى اللُّؤمـاءُ والكُرَمـاء[5]

---

(١) الديوان ص٥٠ .

(٢) الديوان ص١٣٨ ، والمنفسة: المال الذي له قدر وقيمة.

(٣) الديوان ص١٣٠ .

(٤) الديوان ص٢٢٢ ، خَبَا: غاب ، اليَلْمَق: الدرع، أي: ما إن غاب ضوء البرق، حتى بدا لي الليل وكأنه زنجي.

(٥) الديوان ص١٣ .

وقوله في مدح المعز أيضا: [الكامل]

قَــدْ شَــرَّفَ اللهُ الــورَى بزمانِــهِ حَتَّــى الكواكــبُ والــوَرَى سِــيَّانِ[1]

وقوله: [المتقارب]

وَقَــدْ أُهْــبِطَ الغَيْــثُ غَــضَّ الْجَمــ ــيمِ غَــضَّ الأسـرَّةِ غَــضَّ النــدى

كــــأنّ المجــــامرَ أذكينــــهُ أو اغتبــقَ الخمــرَ حتــى انتــشى[2]

وقوله: [الكامل]

وَبَعُــدَّتُ شَــأْوَ مَطَالِــبٍ ورَكَائِــبٍ حَتَّى امْتَطَيْتَ إلى الغَمَامِ الرِّيحا[3]

فـ (حتى) فيما سبق ابتدائية، وقد أفادت أن مضمون الجملة بعدها غاية لما قبلها.

هذه هي الحروف التي تشرك ما بعدها مع ما قبلها، في اللفظ والمعنى، وقد اتضح ما للسياق من دور في بيان معاني هذه الأحرف.

أما الأحرف التي تشرك ما بعدها مع ما قبلها في اللفظ فقط، فهي: (لا، وبل، ولكن)، وسوف نتناول هذه الأحرف فيما يلي، ونبين معانيها المختلفة التي تفيدها في التركيب في ديوان ابن هانيء.

---

(١) الديوان ص٣٧٠ .

(٢) الديوان ص٢١ ، غَضّ الجميم: كثير النبت، الأسرة: أوساط الرياض، جمع سرار، والمجامر جمع مجمر، وهو ما يجعل فيه النار والبخور للتبخر.

(٣) الديوان ص٧٠ ، الشأو: الغاية.

١- لا .

وهي تكون عاطفة بثلاثة شروط[١]:

الأول- أن يتقدمها إثبات: كـ(جاء زيد لا عمرو)، أو أمر، كـ: (اضرب زيدا لا عمرا).

الثاني- أن لا تقترن بعاطف، فإذا قيل: (قام زيد لا بل عمرو)، كانت (بل) هي العاطفة، و(لا) رد لما قبلها، وإذا قيل: (ما جاءني زيد ولا عمرو) كانت الواو عاطفة، و(لا) لتأكيد النفي.

الثالث- أن يتعاند معطوفاها، فلا يجوز أن يقال: (جاء رجل لا زيد)، بخلاف (جاءني رجل لا امرأة).

وهذه الشروط تحققت في قول ابن هانيء في مدح جعفر بن علي: [الكامل]

نَيْلَ الكواكبِ رُمْتَ لا نَيْلَ الْعُلَى فَزِدِ الْمكارِمَ بَسْطَةً أوْ فانْقُصِ[٢]

فقد جاءت (لا) غير مقترنة بعاطف ومسبوقة بإثبات، وجاء معطوفاها متعاندين، ومن ثم فهي عاطفة لـ (نيل العلى) على (نيل الكواكب).

وقد أفادت إثبات الحكم للأول ونفيه عن الثاني.

---

(١) انظر مغني اللبيب ١/ ٢٤١ ، ٢٤٢ ، وانظر: القضايا الصرفية والنحوية في حاشية الباجوري على جوهرة التوحيد ص٢٩٢ .

(٢) الديوان ص١٨١ .

ومن ذلك: [الكامل]

فَقِفُوا تَضَرَّجْ ثَمَّ أنفُسُنا لا الصافناتُ الجُرْدُ والعَكَرُ[١]

فقد عطفت (لا) هنا الصافنات على (أنفسنا)، حيث أثبتت الحكم للمعطوف عليه، ونفته عن المعطوف، ولم تشركهما إلا في العلامة الإعرابية وهي الرفع.

أما (لا) الثانية، فهي غير عاطفة، وإنما العاطف الواو، و(لا) لتأكيد النفي.

ومن ذلك أيضا قوله في مدح يحيي بن علي، وتهنئته بسلامة الفصد: [الكامل]

إنَّ السقيمَ زمانُه لا جسمُه إذْ لا يجيءُ لمثلِهِ بِنَدِيدِ[٢]

فـ (جسمه) معطوف بـ (لا) على (زمانه) مرفوع بالضمة، وقد أثبتت الحكم لما قبلها، ونفته عما بعدها.

و(لا) تفيد فيما سبق، القصر، وهو ثلاثة أنواع[٣]:

الأول- قصر الحكم على ما قبلها بقصد الإفراد، كقولك: (زيد كاتب لا شاعر) ردا على من يعتقد انه كاتب وشاعر، وهذا ينطبق على قول ابن هانيء السابق: (فقفوا تضرج ثم أنفسنا لا الصافنات).

---

(١) الديوان ص١٦٨ ، العَكَر جمع: عكرة، وهي القطعة من الإبل، وهو هنا يرثي والدة جعفر بن علي، و(ثَمَّ)، أي: هناك عند قبر المتوفية.

(٢) الديوان ص١١١ .

(٣) انظر شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٣/ ١١٢ .

الثاني- قصر التعيين، نحو: (زيد كاتب لا شاعر) لمن تردد في إثبات أحد الوصفين.

الثالث- قصر قلب، كقولك: (زيد عالم لا جاهل) لمن يعتقد انه جاهل، وينطبق ذلك على قول ابن هانيء: (نيل الكواكب رمت لا نيل العلى)، وقوله: (إن السقيم زمانه لا جسمه).

ومن مجيء (لا) أيضا غير عاطفة لاقترانها بالواو قوله: [البسيط]

مـا كـلُّ بارقـةٍ فـي الجَـوِّ صـاعقةٌ تُخْـشَى ولا كُـلُّ عِفْريـتٍ بِمِرّيْـدِ [1]

وقوله مخاطبا محبوبته: [الكامل]

أَجِـلادُ مُزْهَفَـةٍ وفَتْـكُ مَحَـاجِرٍ مـا أنْـتِ راحمَـةٌ ولا أهلـوكِ[2]

فالواو فيما سبق هي العاطفة، و(لا) لتأكيد النفي.

٢- (بل).

وهي لا تكون حرف عطف إلا إذا جاء بعدها المفرد، فإن جاء بعدها جملة فليست عاطفة، وهي في كلتا الحالتين تفيد الإضراب.

فإذا جاء بعدها جملة أفادت الإضراب عما قبلها، إما على جهة الإبطال نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جاءَهم بالحَقِّ﴾[3] وإما على جهة الانتقال من غير إبطال نحو قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنا كِتابٌ يَنْطِقُ بالحَقِّ وَهُمْ لا يُظْلَمُون . بَلْ قُلُوبُهم فِي غَمْرَةٍ﴾[4].

(١) الديوان ص٩٣ ، المريد: الشديد المرادة، أي: العتو.

(٢) الديوان ص٢٨٢ .

(٣) المؤمنون: ٧٠ .

(٤) المؤمنون: ٦٢ ، ٦٣ .

وإذا جاء بعدها المفرد، فحالها في الإضراب مختلف، فإن كانت بعد نفي نحو: (ما قام زيد بل عمرو)، أو نهي نحو: (لا تضرب زيدا بل عمرا)، فهي لتقرير حكم الأول، وجعل ضده لما بعدها.

وإذا كانت بعد إيجاب نحو: (قام زيد بل عمرو)، أو أمر نحو: (اضرب زيدا بل عمرا)، فهي لإزالة الحكم عما قبلها كأنه مسكوت عنه، وجعله لما بعدها[1].

ومن ورود (بل) في الديوان قول ابن هانيء في مدح أبي الفرج الشيباني: [البسيط]

وَلَـمْ أَقِـسْكَ بِـشَيْبانٍ ومَـا جَمَعَـتْ ... لكنَّمـا أنْـتَ عِنْـدِي كُـلُّ رَبْعِـيّ

لا بَـلْ رَبيعـةُ والأحـلافُ مِـنْ مُـضَرٍ ... بَـلْ أَنْـتَ كُـلُّ تُهـامِيٍّ ونَجْـدِيّ

بَـلْ شِـسْعُ نَعْلِـكَ عَـدْنانٌ وَمَـا وَلَـدَتْ ... بَـلْ أَنْتَ وَحْـدَكَ عِنْـدِي كُـلُّ إِنْسِيّ[2]

تكررت (بل) هنا أربع مرات، في المرة الأولى وقع بعدها مفرد، لذا فهي عاطفة، وقد عطفت (ربيعة) في البيت الثاني على (كل) في البيت الأول، في اسلوب مثبت، وقد أفادت إزالة الحكم عما قبلها، وجعله لما بعدها، فبدلا من أن يكون الممدوح بالنسبة للشاعر هو كل ربعي أصبح هو ربيعة والأحلاف من مضر، وهنا اقترنت (لا) بـ (بل) لتأكيد النفي.

أما (بل) الثانية في قوله: (بل أنت كل تهامي ونجدي)، فقد وقع بعدها جملة، لذا فهي غير عاطفة، وقد أفادت الإضراب عما قبلها على سبيل الإبطال، حيث أبطل كون الممدوح هو ربيعة والأحلاف من مضر، وجعله

(١) انظر الجنى الداني ص٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٢) الديوان ص٣٨٥ .

كل تهامي ونجدي، وكذلك (بل) الثالثة، والرابعة، فقد وقع بعدهما جملة، وأفادا إضرابا عما قبلهما على سبيل الإبطال.

ومن مجيء الجملة بعدها أيضا لإفادة الإضراب قوله: [الطويل]

أَمَتَّ بَلِ اسْتَحْيَيْتَ والموتُ راغمٌ كأنَّك للآجالِ خَضْمٌ مُماحِكُ[1]

والإضراب هنا انتقالي، حيث ذكر الشاعر ان الممدوح أمات أعداءه، ثم انتقل لغرض آخر بين فيه ان قضاء الممدوح على الأعداء ليس بإهلاكهم حقيقة، بل هو بـ «استحياء أوليائه، وصونهم من أيدي أعدائهم» [2].

ومن ذلك أيضا: [الكامل]

هل كانَ ضَمَّخَ بالعبيرِ الريحا مُزْنٌ يَهُزُّ البَرْقُ فيه صفيحَا
تُهْدِي تَحيَّاتِ القُلُوبِ وإنَّما تُهْدِي بِهِنَّ الوَجْدَ والتَّبْرِيحَا
شَرِقَتْ بماءِ الوَرْدِ بَلَّلَ جَيْبَها فَسَرَتْ تُرَقْرِقُ دُرَّه المَنْضُوحَا
أَنْفاسُ طِيْبٍ بِتْنَ فِي دِرْعِي وَقَدْ باتَ الخيالُ وراءَهُنَّ طَلِيحَا
بَلْ ما لهذا البَرْقِ صِلًّا مُطْرِقًا ولأيِّ شَمْلِ الشائمينَ أُتِيحَا[3]

فقد تناول في الأبيات الأربعة الأول الحديث عن الريح، ثم جاء بـ (بل) التي أفادت إضرابا عما قبلها على سبيل الانتقال من الحديث عن الريح إلى الحديث عن البرق.

(١) الديوان ص٣٨٥ .
(٢) انظر: تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص٥١٣ .
(٣) الديوان ص٦٩ ، ضَمَّخَ: لَطَّخَ.

ومن ذلك أيضا: [الكامل]

أَبَنِـي لُـؤَيٍّ أَيْـنَ فَـضْلُ قَـدِيمِكم بَـلْ أَيْـنَ حِلْـمٌ كالجبـالِ رَصِـيْنُ[1]

فـ (بل) هنا أفادت إضرابا عما قبلها للانتقال من غرض إلى غرض.

ومن ذلك أيضا قوله في مدح جعفر بن علي: [الطويل]

ومـا الجـودُ شـيئًا كـانَ قَبْلَـكَ سـابقًا بِلِ الجودُ شَيءٌ في زمانِكَ حادثُ[2]

فقد جاء بعد (بل) هنا جملة، وقد أفادت إضرابا عما قبلها على سبيل إبطاله.

٣- لكنْ .

(لكنْ) العاطفة هي المخففة بأصل الوضع، وليست المخففة من الثقيلة، كما أنها هي التي يليها المفرد، ولا تكون عاطفة حينئذ إلا بشرطين:

الأول- ان تسبق بنفي أو نهي، لتزيل الحكم عما قبلها وتثبته لما بعدها.

الثاني- أن لا تقترن بالواو على رأي الفارسي، وأكثر النحويين، خلافا للأخفش وابن عصفور، حيث ذهبا إلى انها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو، والواو مع ذلك زائدة، واستدلا بسيبويه حيث ذكر انها عاطفة ثم لم يمثل لها إلا مع الواو[3]، وخلافا لابن كيسان في أن المتكلم مخير في الإتيان بـ (ان) أو عدم الإتيان.

---

(١) الديوان ص٣٥٥ .

(٢) الديوان ص٦٣ .

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٥ .

أما يونس وابن مالك فإنهما يريان أيضا انها للعطف بشرط ان تكون بدون الواو، مثل الفارسي وأكثر النحويين، ولكن يريان أن ذلك مما لم تتكلم به العرب، فهي لا تأتي إلا مقترنة بالواو، وحينئذ تكون الواو هي العاطفة لجملة على جملة كما يرى ابن مالك، ولمفرد على مفرد كما يرى يونس.

وقد فهم ابن مالك من نص سيبويه فهما يخالف ما فهمه ابن عصفور، ففي حين أن الأخير فهم من عبارة سيبويه أن (لكن) العاطفة لا تأتي إلا مقترنة بالواو، والواو مع ذلك زائدة، فهم ابن مالك ان (لكن) العاطفة عند سيبويه لا تكون إلا بدون الواو، ولكن مثل لها مع الواو من باب الأمانة العلمية لعدم ورودها مجردة من الواو عن العرب، والواو حينئذ هي العاطفة.

وأرى أن حمله على فهم ابن عصفور هو الصحيح، يقول المرادي تعليقا على كلام ابن مالك: «وفي قوله: إن سيبويه يجوز العطف بها غير مسبوقة بواو نظر، وتقدم ما قاله ابن عصفور» [(١)].

ويقول الشاطبي: «وما قاله فيه نظر، فإن النحويين لا يخترعون الكلام من عند أنفسهم على غير سماع من العرب، والقياس إنما يستعمل على المسموع ... وأشد من هذا أنه ادعى على سيبويه أنه قائل بكونها حرف عطف غير مسبوقى بواو، ثم يمثل بالمسبوقة بالواو محافظة على السماع، فسيبويه إذا خالف، وذهب إلى غير مسموع، وهذا مخالف لما علم من مذهبه في اتباع المسموع» [(٢)].

(١) الجنى الداني ص٥٨٩ .

(٢) المقاصد الشافية ٥ / ١٣٧ .

فتمثيل سيبويه لـ (لكن) العاطفة بالواو مذهب له في أنها لا تكون عاطفة إلا مع الواو،والواو مع ذلك زائدة كما قال ابن عصفور،ولا يعني ذلك ان العرب لم تتكلم بها بدون الواو .

أما إن دخلت على الجملة، سواء أكانت فعلية أم اسمية، فهي تكون ابتدائية، وحينئذ يجوز أن تسبق بالنفي أو النهي او الأمر أو الإثبات، كما يجوز ان تقترن بالواو، أو لا تقترن، وهي على كل الأحوال تفيد الاستدراك.

وقد جاءت في الديوان عاطفة؛ لتحقق الشرطين السابقين، وذلك في قوله في مدح جعفر بن علي: [الكامل]

لَيسَ التَّعَجُّبُ مِنْ بِحارِكَ إنَّني ... قِسْتُ البِحارَ بها فَكُنَّ سَرَابَا

لَكِنْ مِنَ الْقَدَرِ الذي هو سابقٌ ... إنْ كانَ أحصى ما وَهَبْتَ حِسَابَا[1]

فقد جاءت (لكن) هنا عاطفة لـ (القدر) على (بحارك)، وقد تجردت من الواو، كما أنها سبقت بنفي، وإعادة الجار هنا لا يخرج (لكن) عن احتمال كونها عاطفة لمفرد.

ونظير ذلك: (ما مررت برجل صالح لكن طالح)، فقد خرج النحاة الجر هنا على عطف (طالح) على (صالح)، وقيل على تقدير جار محذوف، والتقدير: لكن مررت بطالح، وقد بين الشيخ يس أنه يحتمل على التقدير الأخير أن يكون المعطوفُ الجار والمجرور؛ لأنه ليس جملة[2].

(١) الديوان ص٥٣ .

(٢) انظر حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢/ ١٤٧ .

ويحتمل أن يكون التقدير: (ولكن التعجب من القدر)، فتحتمل حينئذ أن تكون مخففة من الثقيلة مهملة، أو مخففة بأصل الوضع، وهي على كل للاستدراك.

وإعادة الجار مع المعطوف على المجرور جائزة،كما في قراءة ابن عامر[١]:﴿جاءوا بالبيناتِ وبالزُّبُرِ﴾[٢].

ومن ورودها محتملة لكونها عاطفة، وغير عاطفة أيضا قول ابن هانيء في مدح أبي الفرج الشيباني: [البسيط]

مَنْ لا يُفاخِرُ بالطَّائِيِّ فِي زَمَنٍ ... ولا الخُزاعِيِّ فِي عَصْرِ الخُزاعِيّ
ولا الفرزدقِ أيضا والفَخَارُ له ... ولا جريرٍ ولا الرَّاعِي النُّمَيْرِيّ
لَكِنْ بِعَلْقَمَةَ الْفَحْلِ الذي زَعَمُوا ... في الشِّعْرِ أو بامريءِ الْقَيْسِ

فـ (لكن) هنا مثل سابقتها، عطفت الجار والمجرور (بعلقمة) على (بالطائي)، وقد سبقت بنفي.

ويحتمل أن يكون التقدير: (لكن يفاخر بعلقمة)، فتكون مخففة من الثقيلة، أو مخففة بأصل الوضع، وهي على كل حال تفيد الاستدراك أيضا.

وقد وردت أيضا داخلة على جملة، كما في قول ابن هانيء في مدح إبراهيم بن جعفر بن علي: [الكامل]

أوْسَعْتَ عَبْدَكَ مِنْ أيادٍ شُكْرُها ... حَظَّانِ من دنيا الشَّكورِ ودينِهِ
في حين لم يَعْدِلْ نداكَ نَدَى يَدٍ ... لَكِنْ صَبيرُ المُزْنِ جاءَ لِحِينِهِ[٤]

(١) وقراءة الباقين: (جاءوا بالبينات والزبر)، انظر: حجة القراءات ص١٨٥ .
(٢) آل عمران: ١٨٤ .
(٣) الديوان ص٣٨٠ .
(٤) الديوان ص٣٦٠ ، الصبير: المطر.

فـ (لكن) هنا دخلت على جملة اسمية، لذا فهي تحتمل أن تكون مخففة من الثقيلة أهملت، أو مخففة بأصل الوضع غير عاطفة، وهي في كلتا الحالتين ابتدائية للاستدراك.

وقد جاءت مقترنة بالواو، نحو قوله: [الطويل]

وفيما اصْطَلَوا مِنْ حَرِّ بأسِكَ واعِظٌ وفيما أُذِيقُوا مِنْ عَذَابِكَ تأديبُ

ولكنْ لعلَّ الجاثليقَ يَغُرُّهُ على حَلَبٍ نَهْبٌ هنالِكَ مَنْهُوبُ[1]

فـ (لكن) هنا ابتدائية أيضا تفيد الاستدراك، حيث لما ذكر العذاب الذي لحق الروم على يد الممدوح جاء بـ (لكن) لرفع ما يتوهمه السامع مما قبلها من عدم وجود ما يغر ملك الروم من خيرات في حلب بعد العذاب الذي لحق به، ومن ذلك أيضا: [الرمل]

ذا ولكنْ تُبَّعُ الأكبَرُ مِنْ يَمَنٍ كانَ لِخُلْدٍ لَوْ خَلَدْ[2]

فـ(ذا) إشارة إلى ما سبق من الكلام، و(لكن) ابتدائية، جاء بعدها جملة (تبع الأكبر كان لخلد لو خلد)، وهي تفيد الاستدراك.

- **العطف على معمولي عاملين.**

يعبر النحاة عن هذه القضية بقولهم:(العطف على عاملين) على حذف مضاف،وهم يعنون بذلك عطف معمولين مختلفين في الإعراب أو

---

(١) الديوان ص٣٧ ، الجاثليق عند الروم، والشاعر يخاطب هنا الخليفة المعز، والضمير في (أذيقوا)، و(اصطلوا) يعود على الأعداء من الروم.

(٢) الديوان ص١٢٧،(ذا) إشارة إلى ما سبق من كلام،وهذا البيت من قصيدة يرثي بها ولدا لإبراهيم بن جعفر بن علي، والمراد أنه لو كان هناك أحد سيخلد مدى الدهر لعاش تُبَّع أبد الدهر، ولكن ذلك لم يحدث.

متفقين بحرف واحد على معمولين آخرين[١]، وهذه المسألة تتخذ أربع صور:

الصورة الأولى: أن يعطف على معمولي عامل واحد، نحو: (إن زيدا ذاهب وعمرا جالس)، فعطف (عمرا) على (زيدا)، وعطف (جالس) على (ذاهب)، والعامل في كل من (زيد) و(ذاهب) واحد، وهو (إنَّ)، وهذه الصورة جائزة بإجماع عند النحاة[٢].

الصورة الثانية: ان يعطف على معمولات عامل واحد، نحو: (أعلم زيدٌ عمرا بكرا جالسا وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا)، وهذه الصورة جائزة أيضا.

الصورة الثالثة: أن يعطف على أكثر من معمولين لعوامل مختلفة، نحو:(إنَّ زيدا ضاربٌ أبوه لعمرو وأخاك غلامَه بكر)[٣]،فقد عطف (أخاك) على (زيدا)،وهو معمول لـ (إنَّ)،وعطف (غلامه) على (أبوه) وهو معمول لـ (ضارب)،وعطف (بكر) على (عمرو)، وهو معمول لحرف الجر، وهذه الصورة لا تجوز بإجماع عند النحاة[٤].

الصورة الرابعة: أن يعطف على معمولي عاملين مختلفين، وهذه المسألة فيها خلاف، وقد ذكر الصبان أن الصحيح فيها ما ذهب إليه سيبويه من المنع مطلقا[٥].

وقد ورد في الديوان الصورة الأولى، كما في قول ابن هانيء: [الكامل]

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٢٣ ، ٣٢٤ .
(٢) انظر شرح الأشموني ٣/ ١٢٢.
(٣) انظر شرح الأشموني ٣/ ١٢٢.
(٤) انظر شرح الأشموني ٣/ ١٢٢.
(٥) انظر شرح الأشموني ، وحاشية الصبان عليه ٣/ ١٢٢ ، ١٢٣ .

بهتـــوا فهـــم يتوهمونـــك بـــارزا والتـــاجَ مؤتلقـــا عليـــكَ لموحـــا[١]

وقوله: [الطويل]

أريـــك بـــه نهـــج الخلافـــة مهيعـــا يبـــين وأعـــلامَ الخلافـــة وضـــحا[٢]

ففي البيت الأول عطف (التاج) على الكاف في (يتوهمونك)، وهو ضمير واقع مفعولا به أول للعامل (يتوهم)، كما عطف (مؤتلقا) على (بارزا)، وهو مفعول ثان للعامل (يتوهم) أيضا، وهذا جائز.

وفي البيت الثاني عطف (أعلام)، و(وضحا) على (نهج) – وهو مفعول ثان)، و(مهيعا) – وهو مفعول ثالث، وهما معمولان للعامل (أريك).

(١) الديوان ص٧٣ .

(٢) الديوان ص٧٧ .

المبحث الثالث

عطف البيان و البدل

عطف البيان هو «التَّابعُ المُشْبِهُ للصفة في تَوْضِيحِ مَتْبُوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة» [١].

فهو إذن يشبه النعت في أنه يكمل معنى متبوعه، إلا أن الفرق بينهما هو أن النعت لا يكون إلا مشتقا أو ما يشبه المشتق، أما هو فلا يكون إلا جامدا أو بمنزلته[٢]، كما أن عطف البيان «يكشف المتبوع بنفسه، لا بمعنى في المتبوع ولا في سببه» [٣]، بخلاف النعت فإنه يكشف المنعوت ببيان معنى فيه، أو في سببه، كما وضحنا سابقا.

ويوافق عطف البيان متبوعه في أربعة من عشرة، في واحد من حالات الإعراب الثلاث، وفي واحد من التعريف والتنكير، وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع، وفي واحد من التذكير والتأنيث[٤]، ومن نماذجه قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طعامُ مَساكينَ﴾[٥] – بتنوين (طعام)، وقول الشاعر[٦]: [من الرجز]

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ما مَسَّها مِنْ نَقَبٍ ولا دَبَرْ

(١) أوضح المسالك ص١٨٣ .
(٢) انظر: المقاصد الشافية ٤ / ٤٠ .
(٣) شرح الأشموني ٣/ ٨٦ .
(٤) انظر: شرح الأشموني ٣/ ٨٦ .
(٥) المائدة: ٩٥ .
(٦) نسب ابن يعيش هذا الرجز لرؤبة ، شرح المفصل ٣/ ٧١ ، ولم أجده في ديوانه.

وقد منع البصريون عطف البيان في النكرات، وذهب الكوفيون إلى جوازه في النكرة والمعرفة، ووافقهم الفارسي[١]، وابن جني[٢]، والزمخشري[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]؛ «لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به» [٦].

أما البدل فهو «تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه» [٧].

أي أنه مقصود بالحكم دون المتبوع، وهذا يخرج عطف البيان فإنه مقصود بالحكم مع متبوعه.

وكل عطف بيان يجوز إعرابه بدلا، إلا بعض المواضع التي لا يجوز إعرابها إلا عطف بيان، وأشهر هذه المواضع قولنا: (يا زيد الرجل)، وقولنا: (مررت بالضارب الرجل زيد).

ولا شك أن للسياق دورا في تحديد ما إذا كان التابع عطف بيان أو بدلا، وذلك إذا كان صالحا لكل منهما، «فإن قصدت بالحكم الأول، وجعلت الثاني بيانا له، بحيث لا يستغني عن الأول، فهو عطف بيان، وهو معنى شبهه بالنعت.

(١) انظر: شرح الأشموني ٣/ ٨٦ ، والهمع ٢/ ١٢١ .
(٢) انظر: وشرح الأشموني ٣/ ٨٦ ، والهمع ٢/ ١٢١ .
(٣) انظر: الكشاف ٢/ ٥٤٦ ، وشرح الأشموني ٣/ ٨٦ ، والهمع ٢/ ١٢١ .
(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٢ .
(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٢٥ .
(٦) شرح الأشموني ٣/ ٨٦ .
(٧) شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٣٧ .

وإن قصدت بالحكم الثاني، وجعلت الأول كالتوطئة فهو البدل، وهذا المعنى ليس النعت» [١].

ومن ثم ينبغي على محلل النص الانطلاق من سياق النص نحو تحديد الوظيفة النحوية للتابع الذي يحتمل أن يكون عطف بيان أو بدلا.

وقد ورد في الديوان بعض المواضع التي يحتمل أن يكون التابع فيها بدلا أو عطف عطف بيان، من ذلك قوله: [الطويل]

أُريدُ لهذا الشَّمْلِ جَمْعًا كعهدِنا وَتَأْبَى خُطُوبٌ للنَّوَى وحوادِثُ[٢]

فـ (الشمل) يحتمل أن يكون عطف بيان، أو بدلا، إلا أن الأولى أن يكون عطف بيان، إذ ذكره هنا لتوضيح المشار إليه.

ومن ذلك قوله: [الطويل]

هل البيتُ بيتُ الله إلا حريمُه وهل لغريبِ الدَّارِ عَنْ دارِه صَبْرُ[٣]

فـ (بيت الله) يحتمل أن يكون عطف بيان، وأن يكون بدل كل من كل، وأرى أن الأولى هنا إعرابه بدلا، على أن يكون (بيت الله) هو المقصود بالحكم، و(البيت) توطئة له، وفي ذلك تشريف للبيت وتعظيمه بنسبته إلى الله تعالى، فالمبدل منه هنا توطئة، والبدل هو المقصود بالحكم.

وبدل كل من كل، معناه: «بدل الشيء مما يطابق معناه» [٤].

---

(١)المقاصد الشافية ٤ / ٤٠ ، ٤١ .

(٢)الديوان ص٦٢ .

(٣)الديوان ص١٣٥ .

(٤)شرح الأشموني ٣/ ١٢٤ .

ومما يحتمل الأمرين أيضا قوله في مدح يحيي بن علي: [الطويل]

لَكَ البيتُ بَيْتُ الفَخْرِ أنْتَ عَمُودُه ولـيسَ لَـهُ إلا الرِّمـاحُ دعـائِمُ[1]

فـ (بيت الفخر) يحتمل أن يكون عطف بيان أو بدل كل من كل، والأولى هنا أ يكون بدلا أيضا، وتكون فائدة البدل هي تعظيم البيت.

وهناك من المواضع ما لا يجوز إعراب التابع فيها إلا بدلا، نظرا لاختصاص التابع فيها بأمور لا تجوز إلا في البدل.

من ذلك مجيء البدل مصدرا مؤولا، كما في قوله: [الرمل]

أَوَ مَـا يَعْجَـبُ مِنَّـا أَنَّنـا عَـرَبٌ نُـوتِرُ لا نعطـي القَـوَدْ[2]

فقد أبدل المصدر المؤول من (أنَّ) واسمها وخبرها (أننا عرب) من الضمير (نا) في (منا)، فلم يقل: (أو ما يعجب من أننا)، وهو بدل اشتمال، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾[3].

ومعنى بدل الاشتمال: «إبدال شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال، كـ (أعجبني زيد علمه أو حسنه او كلامه» [4].

ويوضح الصبان كيف يدل العامل على معنى بدل الاشتمال إجمالا، فيقول: «قوله (يشتمل عامله على معناه إلخ) أي يدل عليه دلالة إجمالية لكونه لا يناسب نسبته إلى ذات المبدل منه، ففي قولك: (أعجبني زيد علمه) الإعجاب لا يناسب نسبته إلى ذات زيد التي هي مجموع لحم

(١) الديوان ص٣٤١ .

(٢)الديوان ص١٢١ ، الضمير المستتر في (يَعْجَب) يعود على الزمان.

(٣) الكهف: ٦٣ .

(٤)شرح الأشموني ٣/ ١٢٥ .

وعظم ودم، فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه، وفي قولك: (سُرِقَ زيد ثوبُه) إنما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى شيء يتعلق به كثوبه أو فرسه، فقد دل العامل المنسوب إلى المبدل منه في الظاهر على ذلك البدل إجمالًا هذا هو المراد بالاشتمال» [١].

يُستخلص من ذلك أن ما قبل بدل الاشتمال يدل عليه دلالة إجمالية، وفي ذلك دلالة بلاغية لها أثرها على السامع، حيث «تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوقة إلى بيان الإجمال الذي فيه» [٢]، ففي بيت ابن هانيء السابق يفهم السامع من العامل أن هناك شيئا ما مثير للإعجاب في المبدل منه؛ لأنه لا يصح نسبة الإعجاب إلى ذلك المبدل منه، ومن ثم يتشوق إلى معرفة هذا الشيء، وهو الأمر الذي يبينه البدل.

ونلاحظ في البيت السابق أنه قد أبدل الظاهر من ضمير التكلم.

وإبدال الظاهر من ضمير التكلم والخطاب لا يجوز عند جمهور النحاة إلا إذا كان البدل بدل كل من كل دالا على الإحاطة نحو قوله تعالى:﴿تكونُ لنا عيدًا لأوَّلِنا وآخرِنا﴾[٣]، أو بدل بعض من كل نحو قوله تعالى: ﴿لقدْ كانَ لَكَمْ في رسولِ اللهِ أسوةٌ حسنةٌ لِمَنْ كانَ يَرْجُو اللهَ واليومَ الآخِرِ﴾[٤] أو بدل اشتمال[٥]، وذلك كما في بيت ابن هانيء السابق، ومن ثم فإن البدل فيه من ضمير المتكلم جائز.

---

(١)حاشية الصبان ٣/ ١٢٥ .

(٢)حاشية الصبان ٣/ ١٢٥ .

(٣) المائدة: ١١٤ .

(٤) الأحزاب: ٢١ .

(٥)شرح الأشموني ٣/ ١٢٨ ، ١٢٩ .

ومن بدل الاشتمال أيضا قوله في مدح جعفر بن علي: [الكامل]

لَوْ لَمْ تَكُنْ فِي السِّلْمِ أَنْطَقَ نَاطِقٍ لَكَفَاكَ سَيْفُكَ أَنْ يُحِيرَ خِطَابَا[1]

فالمصدر المؤول (أن يحير) بدل اشتمال في محل رفع من الفاعل (سيفك).

ومن المواضع التي لا يجوز إعراب التابع فيها إلا بدلا، ما جاء فيه إبدال جملة من جملة، كما في قول ابن هانيء: [الكامل]

مَا تُحْسِنُ الدُّنيا تُدِيمُ نَعِيمَها فَهْيَ الصَّنَّاعُ وكَفُّهَا الخَرْقَاءُ[2]

فقد أبدل جملة (تديم نعيمها) من جملة (تحسن الدنيا).

وقد أجاز النحاة إبدال الجملة من الجملة بشرط أن تكون الجملة الثانية كما قال الدنوشري «أوفى من الأولى بتأدية المراد» [3].

ومن نماذج ذلك قوله تعالى:﴿واتقوا الذي أمدَّكم بما تعلمون.أمدكم بأنعامٍ وبنين﴾[4].

والفرق بين إبدال الجملة من الجملة والفعل من الفعل، «أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظا أو تقديرا، والجملة تتبع ما قبلها محلا إن كان له محل، وإلا فإطلاق التبعية عليها مجاز» [5].

---

(١) الديوان ص٥٣ .

(٢) الديوان ص١١ ، الصناع: الحاذقة، الخرقاء: الحمقاء.

(٣) حاشية يس على شرح التصريح ٢/ ١٦٢ .

(٤) الشعراء: ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٥) حاشية الصبان ٣/ ١٣١ .

ونلاحظ في بيت ابن هاني أن جملة (تديم نعيمها) قد بينت وجه الإحسان من الدنيا، ومن ثم جاز كونها بدلا منها.

وهي لا محل لها من الإعراب؛ لأنها تابعة لما لا محل له من الإعراب، ومن ثم فإطلاق التبعية عليها مجاز كما ذكر الصبان.

ومن المواضع التي لا يجوز إعراب التابع فيها إلا بدلا، ما جاء فيه إبدال الفعل من الفعل، وذلك في قوله: [الطويل]

هُدًى واعتصامًا قَبْلَ تُطْمَسُ أوجهٌ تُشاهُ بِلَعْنِ اللاعنينَ وتُمْسَخُ[1]

فقد أبدل الفعل (تشاه) من الفعل (تطمس)، وقد ذكرت سابقا ان الفعل (تطمس) يجوز رفعه ونصبه بعد حذف (أن) قبله، والرفع أجود، وقد رفعه الشاعر، ومن ثم فإن (تشاه) مرفوع أيضا، والدليل على ذلك عطف الفعل (تمسخ) بالرفع عليه.

تعقيب

يتضح مما سبق الدور البارز الذي تلعبه التوابه في شعر ابن هانيء، فهو قد وظف النعت مثلا لأداء معاني التعظيم والتحقير والتوضيح، إلى غير ذلك من معانٍ، ووظف حروف العطف لتحقيق الربط إلى جانب ما تفيده هذه الحروف من معان أخرى: كالترتيب والتعقيب، كما اتضح علاقة ما يطرأ على هذه التوابع من ظواهر- كحذف وتقديم – بالمعنى.

(١) الديوان ص٨٧ .

خاتمة

وبعد هذه الدراسة الصرفية والنحوية لبعض ما جاء في ديوان ابن هانيء من ظواهر، يمكن استخلاص النتائج التالية:

١- على الرغم من أن علم الصرف يعنى ببنية الكلمة المفردة، فإنه لا غنى عنه لدراسة مفردات أي نص لغوي، وقد اتضحت أهمية علم الصرف من خلال دراسة بعض أوزان الفعل والاسم التي وردت في شعر ابن هانيء، حيث كانت هناك علاقة قوية بين بنية الفعل أو الاسم والمعنى، فالفعل المجرد له عدة أوزان، وكذلك الفعل المزيد، وكل وزن له استخداماته، وقد استطاع ابن هانيء أن يوظف الدلالات التي تحملها البنية الصرفية للفعل والاسم في أداء المعاني المختلفة في السياقات المختلفة.

٢- اتضح أيضا ما للسياق من دور في بيان معنى أوزان الفعل المزيد؛ حيث تدل كل صيغة على أكثر من معنى، ولا يتحدد هذا المعنى إلا من خلال السياق الذي ترد فيه البنية الصرفية، فبنية مثل (استفعل) تأتي للتعدية، والصيرورة، والكثرة، والتعدية، ولا يتحدد معنى من هذه المعاني إلا من خلال السياق الذي وردت فيه البنية، كما اتضح أيضا دور السياق في تحديد نوع المشتق الذي يتشابه وزنه مع مشتق آخر،

فقد وردت عند ابن هانيء مشتقات يجوز فيها أن تكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، مثل: (مستن)، وقد اتضحت أهمية النظر إلى المشتق في ضوء السياق الذي ورد فيه لتحديد نوعه.

٣- كان ابن هانيء دقيقا في اختيار البنية الصرفية التي تتناسب مع ما يريده من معنى، وقد اتضح ذلك جليا عند استخدامه لأوزان جموع التكسير، فقد وردت عند ابن هانيء كلمات يجوز جمعها على أكثر من وزن من أوزان جموع التكسير، وهنا نجده يختار وزنا معينا دون سواه؛ نظرا لارتباط هذا الوزن بدلالة معينة، حتى لو كان هذا الوزن شاذا، ومثال ذلك اختياره لجمع (برق) على (بوارق) على الرغم من صحة جمعه على (بُرَق)، وسبب ذلك أن وزن (فواعل) فيه معنى الاسمية، بخلاف (فُعَّل) الذي فيه معنى الحركة، وكاختياره جمع (راكب) على (ركبان)، على غير قياس، لأن الصفات لا تجمع على (فُعْلان)؛ وسبب ذلك - كما سبق أن ذكرتُ – أن أراد نقل (راكب) من الوصفية إلى الاسمية، حيث قصد به : (راكب الفرس خاصة).

٤- إن للنحو قيمة عظيمة في التركيب الشعري، فبقدر استطاعة الشاعر وتمكنه من إجادة استخدام النحو في بناء التركيب، بقدر ما يحكم على شعره بالجودة أو الرداءة، وإن أي جمال فني للشعر إنما يعود إلى بنية التركيب النحوية، ومن ثم فإن من الضروري التوجه

إلى النصوص البليغة: شعرا كانت أو نثرا، وتناولها بالتحليل النحوي لبيان ما للنحو من قيمة عظيمة في أداء معاني تلك النصوص البلغية.

٥- إن النحو يشتمل على أحكام كثيرة جائزة تتيح للمتكلم أن يصوغ المعنى الواحد في أكثر من بنية نحوية، إلا أن كلَّ بنية تنفرد عن الأخرى بأدائها غرضا بلاغيا معينا لا تؤديه البنى الأخرى على الرغم من جوازها، وهنا يتضح مدى بلاغة الشاعر، وتمكنه من استخدام القواعد النحوية، فالشاعر الجيد هو الذي يستطيع اختيار بنية نحوية معينة من بين عدة بنى كلها جائز، نظرا لأدائها وجها بلاغيا معينا يناسب المقام الذي يسوق فيه قصيدته، وقد اتضح فيما سبق العلاقة بين كل بنية نحوية والمعنى في شعر ابن هانيء، فما من تقديم أو تأخير، أو ذكر أو حذف إلا وله دلالة، فابن هانيء استطاع توظيف معطيات النحو في تحقيق معاني الإيجاز والاختصار، والقصر، والرعاية والاهتمام، كل ذلك تبعا لما يقتضيه المقام.

٦- ليست العبرة في تحليل النصوص نحويا ببيان ما إذا كان الشاعر التزم بالقواعد النحوية أو لا بقدر ما هي ببيان دور هذه القواعد في أداء المعاني المختلفة، وما للظواهر النحوية المختلفة من حذف وتقديم وتأخير من دلالات في ضوء المقام الواردة فيه.

٧- لاشك أن الباحث في تحليله للنصوص نحويا

يتعرض لقضايا كثيرة دار حولها خلاف بين النحاة، وقد خلص الباحث إلى أن أفضل السبل لترجيح رأي على آخر هو الاحتكام إلى المعنى، وقد اتضح ذلك من خلال الحديث عن قضية حذف لام الأمر في شعر ابن هانيء، فقد اخترت رأي الكسائي وابن مالك والأشموني، وهو جواز حذفها في الشعر والنثر، في مقابل رأي الجمهور، وهو قصر الحذف على الشعر فقط، وهو الأمر الذي جعلهم يؤولون الآيات القرآنية التي وردت فيها هذه الظاهرة بما لا يتناسب مع معناها، مع أن تخريج هذه النصوص على حذف لام الأمر لا يتعارض مع المعنى، وقد أثبتُّ ذلك من خلال شعر ابن هانيء، وبينت كيف احتكم ابن مالك إلى المعنى في اختيار رأي الكسائي، وذلك في تعليقه على قوله تعالى: ﴿قُلْ لعبادي الذين آمنوا يُقيموا الصلاةَ﴾[1]، حيث ذكر أنه على رأي الجمهور يلزم «ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك، فوجب إبطال ما أفضى إليه -وإن كان قول الأكثر»[2].

«وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين »

«وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الكريم وعلى آله وصحبه وسلم »

---

(١) إبراهيم: ٣١ .

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ١٤٠ .

المصادر والمراجع

١) آداب البيهقي .
٢) الإبداع الموازي (التحليل النصي للشعر)، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب – القاهرة – ٢٠٠١م.
٣) إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر للدمياطي البنا، علق عليه/ على محمد الضباع- القاهرة، عبد الحميد أحمد حنفي، ١٣٥٩هـ .
٤) الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، حقق أصوله ووثق نصوصه وكتب مقدماته/ طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية، د. ت .
٥) أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية – مصر، الطبعة الرابعة ١٩٦٣م.
٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان النحوي، تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس – مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
٧) الأسلوب والنحو (دراسة تطبيقية في علاقة الخصائص الأسلوبية ببعض الظاهرات النحوية) د/ محمد عبد الله جبر، دار الدعوة للطباعة والنشر بالاسكندرية، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
٨) الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق/ عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية ١٩٩٦م .

٩) إعراب القراءات السبع وعللها: لابن خالويه، حققه وقدم له: الدكتور/ عبد الرحمن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٠) الأعلام: للزركلي (خير الدين الزركلي)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة التاسعة، ١٩٩٠م.
١١) ألفية ابن مالك في النحو والصرف، نشر/ مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
١٢) أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا- بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
١٤) الإيضاح في شرح المفصل، تأليف: الشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المصري، تحقيق الدكتور/ موسى بناي العليلي، مطبعة العاني – بغداد، د.ت.
١٥) الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان،د.ت.
١٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، الطبعة الخامسة، ١٩٨٢م - ١٤٠٤هـ، مطبوعات مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، وتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجبل- بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

١٧) البارع في اللغة لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، تحقيق/ هاشم الطعان، مكتبة النهضة ببغداد، ودار الحضارة العربية ببيرروت، الطبعة الأولى ببيروت ١٩٧٥م.
١٨) بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية، تحقيق : هشام عبد العزيز عطا - عادل عبد الحميد العدوي - أشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة،الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ- ١٩٩٦م.
١٩) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
٢٠) البلاغة العربية: أسسها، وعلومها،وفنونها- تأليف/ عبد الرحمن حسن حبنّكة الميداني – دار القلم بدمشق، والدار الشامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
٢١) بلاغة العطف في القرآن الكريم (دراسة أسلوبية) د/ عفت الشرقاوي، دار النهضة العربية – بيروت – لبنان ١٩٨١م.
٢٢) البنى النحوية، وأثرها في المعنى - رسالة دكتوراه للباحث/ أحمد عبد الله حمود، كلية الآداب – جامعة بغداد.
٢٣) البيان في روائع القرآن- دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني للدكتور تمام حسان - عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م
.
[٢٤] تاج العروس للزبيدي .
٢٥) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء، صحح هذا الديوان وهذبه وشرحه الدكتور/ زاهد علي، مطبعة المعارف بمصر ١٣٥٢هـ .
٢٦) التحرير والتنوير للشيخ/ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس ١٩٩٧م.

٢٧) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف: أبي حيان الأندلسي، حققه/ الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
٢٨) تصريف الأسماء في اللغة العربية د/ شعبان صلاح، دار الثقافة العربية – القاهرة، الطبعة الثانية ٢٠٠٢م.
٢٩) التطبيق الصرفي د/ عبده الراجحي، دار النهضة العربية – بيروت، ١٩٨٤م.
٣٠) تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، تأليف/ محمد بن محمد العمادي أبي السعود، دار إحياء التراث العربي – بيروت – د.ت.
٣١) تفسير البحر المحيط، تأليف/ محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
٣٢) تفسير القرطبي المسمى: الجامع لأحكام القرآن، الطبعة الثالثة- دار الغد العربي. القاهرة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
٣٣) تفسير النسفي: عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي، د. ت .
٣٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المعروف بابن أم قاسم، شرح وتحقيق الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٦م.
٣٥) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تأليف/ أبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٦٥م.

٣٦) الجملة الاسمية، الدكتور/ علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
٣٧) الجملة العربية والمعنى، د/ فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
٣٨) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
٣٩) حاشية الشيخ أحمد الرفاعي على شرح الشيخ بحرق اليمني على لامية الأفعال لابن مالك، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة ١٩٥١هـ.
٤٠) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح للشيخ/ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.
(٤١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د. ت) .
٤٢) حجة القراءات للإمام الجليل أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق/ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، ط. أولى ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
٤٣) الحماسة البصرية، تأليف/ صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، تحقيق الدكتور/ عادل سليمان جمال، ١٩٨٧م.
٤٤) حياة الحيوان الكبرى للشيخ/ كمال الدين الدميري، مخطوط مصور على الموقع الالكتروني www.marefa.org .
٤٥) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني (د . ت) .

٤٦) خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني)، دكتور/ محمد أبو موسى، مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.
[٤٧] الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية.
٤٨) خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، د/ تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٤٩) دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، د/ سعيد حسن بحيري، الناشر/ مكتبة زهراء الشرق بالقاهرة، ١٩٩٩م.
٥٠) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تأليف/ أحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه/ محمد باسل عيون السور، منشورات محمد علي بيضوب، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
٥١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٥٢) دلائل الإعجاز، تاليف الشيخ الأمام أبى بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانى النحوى، قرأه وعلق عليه / محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٥٣) دلالة الإحالة الضميرية في القرآن الكريم، د/ أحمد محمد عبد الراضي، بحث منشور بمجلة كلية دار العلوم – جامعة الفيوم – ديسمبر ٢٠٠٦م.
٥٤) دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، تأليف الدكتور/ عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، دار المنار بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩١م.

٥٥) دلالة المشتقات في الشعر الجزائري خلال العهد التركي، (محمد بن علي، وأحمد بن عمار نموذجا)، دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير للطالب/ عجوط محمد، كلية الآداب – جامعة الشلف – حسيبة بن بو علي – الجزائر ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨م.
٥٦) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، رسالة ماجستيرل/ لطيفة إبراهيم النجار، نشر/ دار البشير – عمان – الأردن، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.
٥٧) ديوان أبي تمام، وقف على طبعه وضبطه الأديب البارع/ شاهين عطية اللبناني، المطبعة الأدبية – بيروت ١٨٨٩م.
٥٨) ديوان أبي النجم العجلي: الفضل بن قدامة، جمعه وشرحه وحققه د/ محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ٢٠٠٦م.
٥٩) ديوان امريء القيس، اعتنى به وشرحه/ عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠٤م.
٦٠) ديوان جرير، تحقيق الدكتور/ نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، د.ت.
٦١) ديوان حاتم الطائي، شرحه وقدم له: أحمد رشاد، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
٦٢) ديوان الحارث بن حلزة، صنعة مروان العطية، دار الإمام النووي للنشر والتوزيع – دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.
٦٣) ديوان رؤبة، اعتنى بتصحيحه وترتيبه/ وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، د.ت.
٦٤) ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه/ رايْنَهَرْتْ فايْيرت، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن، بيروت ١٩٨٠م.

٦٥) ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له الأستاذ/ علي فاعور، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
٦٦) ديوان الشنفرى: عمرو بن مالك، جمعه وحققه وشرحه الدكتور/ إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
٦٧) ديوان طرفة بن العبد، تحقيق/ مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ٢٠٠٢م.
٦٨) ديوان طفيل الغنوي، تحقيق/ حسان فلاح أوغلي، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
٦٩) ديوان عدي بن زيد، حققه وجمعه/ محمد جبار المُعيْبِد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع – بغداد ١٩٦٥م.
٧٠) ديوان عمر بن أبي ربيعة، وقف على طبعه وتصحيحه/ بشير يموت، الطبعة الوطنية – بيروت، ١٩٣٤م.
٧١) ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ/ علي فاعور، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
٧٢) ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق الدكتور/ محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
٧٣) ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت – لبنان ١٩٨٣م.
٧٤) ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه د/ واضح الصمد، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
٧٥) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية، د.ت.
٧٦) ديوان النمر بن تولب، جمع وشرح وتحقيق د/ محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٧٧) ديوان ابن هانيء الأندلسي، دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت – لبنان – ١٩٨٠م.
٧٨) ديوان الهذليين،، دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.
٧٩) الذخيرة، تأليف/ شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق/ محمد حجي، دار الغرب – بيروت – ١٩٩٤م.
٨٠) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، الطبعة الثالثة ٢٠٠٢م.
٨١) سِقطُ الزَّند لأبي العلاء المعري، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٧م.
٨٢) سنن الدارمي .
٨٣) شعب الإيمان للبيهقي .
٨٤) شعر عبدة بن الطبيب، د/ يحيي الجبوري، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد ١٩٧١م.
٨٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك- دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت .
٨٦) شرح التسهيل: لابن مالك، تحقيق: الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م – ١٤١٠هـ.
٨٧) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: أبي الحسن على بن مؤمن بن محمد بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/ فواز الشعار، إشراف د/ إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٧٥م.

٨٨) شرح الحدود النحوية، تأليف/ جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد الفاكهي، حققه وقدمه الدكتور/ محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
٨٩) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، تحقيق/ احمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٩٩١م.
٩٠) شرح الشيخ أبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري على ملحة الإعراب، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلب وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة ١٩٩٧م.
٩١) شرح الشيخ بحرق اليمني على لامية الأفعال لابن مالك، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة ١٩٥١هـ.
٩٢) شرح الشافية للرضي، تأليف الإمام المحقق/ رضي الدين الاستراباذي، تحقيق/ محمد نور الحسن- محمد الزفزاف- محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة ١٣٥٦هـ .
٩٣) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب: تأليف الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة١١، دار الاتحاد العربي، ١٩٦٨م.
٩٤) شرح الشواهد للعيني بذيل شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، وحاشية الصبان عليه- دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي وشركاه، (د. ت) .
٩٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد- دار الفكر للطباعة- الطبعة السادسة عشرة ١٩٧٤م .

٩٦) شرح الفاكهي لقطر الندى لابن هشام، المسمى «مجيب الندا إلى شرح قطر الندى» شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.
٩٧) شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام الأنصاري، شرح وتعليق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، بالأزهر، بمصر، ١٩٦٩م – ١٣٨٨هـ.
٩٨) شرح كافية ابن الحاجب في النحو: لرضي الدين الإستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م .
٩٩) شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق/ علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، منشورات محمد علي بيضوب، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
١٠٠) شرح المفصل: لابن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
١٠١) شرح ابن هشام على قصيدة بانت سعاد، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثالثة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
١٠٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، د. ت.
١٠٣) الصحاح، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.
١٠٤) صحيح البخاري .
١٠٥) صحيح مسلم .
١٠٦) ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، د.ت.

١٠٧) الطراز لحمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.
١٠٨) ظاهرة الحذف في القرآن الكريم ودورها في تحقيق التماسك النصي، د/ أحمد محمد عبد الراضي، بحث منشور بمجلة الدراسات العربية- كلية دار العلوم –جامعة المنيا- مارس ٢٠٠٨م.
١٠٩) علم المعاني، د/ درويش الجندي، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، الطبعة الثانية ١٩٦٢م.
١١٠) فاعلية المعنى النحوي في بناء الشعر، د/ محمد حماسة، مجلة دراسات عربية وإسلامية، عدد (١) ١٩٨٣م، سلسلة أبحاث جامعية يشرف على إصدارها د/ حامد طاهر.
١١١) فتح القدير لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن عميرة، وضع فهارسه وشارك في تخريج أحاديثه لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء. د.ت.
١١٢) في النحو العربي نقد وتوجيه، دكتور/ مهدي المخزومي، دار الرائد العربي – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٦م.
١١٣) في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)، د/ خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع بجدَّة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١١٤) قراءة ابن عامر صوتيا وصرفيا ونحويا – رسالة ماجستير إعداد الدكتور/ أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة كلية دار العلوم ١٩٨٩م .
١١٥) القضايا الصرفية والنحوية في حاشية الباجوري على جوهرة التوحيد (دراسة تحليلية في ضوء دلالة النص)، تأليف الدكتور/ أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.

١١٦) قضية مجيء المصدر المنكر حالا في القرآن الكريم،دراسة نحوية نقدية،للدكتور/ أبو سعيد محمد بن عبد المجيد، بحث بالمجلد الرابع من دراسات الجامعة الإسلامية العالمية ديسمبر ٢٠٠٧م .
١١٧) قواعد العربية: دراسة وصفية في ضوء القرآن الكريم، د/ أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة زرقاء اليمامة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١١٨) الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح الأستاذ/ عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م .
١١٩) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للإمام/ محمود بن عمر الزمخشري- دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي- بيروت لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
١٢٠) لسان العرب لابن منظور، ط. دار المعارف بالقاهرة- د. ت .
١٢١) المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير، قدمه وعلق عليه د/ أحمد الحوفي، ود/ بدوي طبانة، دار نهضة مصر – الفجالة – القاهرة، د.ت.
١٢٢) اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور/ سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر – عمان – ١٩٨٨م.
١٢٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق/ علي النجدي ناصف، والدكتور/ عبد الحليم النجار، والدكتور/ عفد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ .
١٢٤) المخصص لابن سيده، تحقيق/ خليل إبراهيم حفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

١٢٥) المذكر والمؤنث، تأليف: أبي بكر بن الأنباري، الجزء الثاني بتحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، راجعه وصنع فهارسه الدكتور/ رمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٩٩٩م.
١٢٦) مسند أحمد .
١٢٧) معاني الأبنية في العربية، للدكتور/ فاضل السامرائي، دار عمار- عمَّان – الأردن، الطبعة الثانية ٢٠٠٧م.
١٢٨) معاني الحروف تأليف أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي، حققه وخرج شواهده وعلق عليه وقدم له وترجم للرماني الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر- الفجالة- القاهرة، د . ت .
١٢٩) معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، الجزء الأول تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار- ط. الثالثة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، والجزء الثاني تحقيق ومراجعة الأستاذ/ محمد على النجار- الدار المصرية للتأليف والترجمة، مايو ١٩٦٦م، والجزء الثالث منه تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ومراجعة الأستاذ/ على النجدي ناصف- الهيئة المصرية العامة للكتاب .
١٣٠) معاني النحو، د/ فاضل السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب – القاهرة، الطبعة الثانية ٢٠٠٣م.
١٣١) معجم القراءات القرآنية، د/ عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.
١٣٢) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د/ احمد مطلوب، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ١٩٨٣م.

١٣٣) المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إعداد الدكتور/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
١٣٤) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الإدراة العامة للمعجمات وإحياء التراث، د. ت .
١٣٥) المعنى والنحو د/ عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.
(١٣٦) المغني الجديد في علم الصرف للدكتور محمد خير حلواني، دار الشرق العربي- بيروت لبنان- د . ت .
١٣٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري المصري،حققه وفصله وضبط غرائبه: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده.
١٣٨) المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور/ علي توفيق أحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
١٣٩) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٤٠) المقتضب صنعة أبي العباس: محمد بن يزيد المبرد، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م الطبعة الثالثة .
١٤١) المقرب لابن عصفور، تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجواري، ط. أ ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

١٤٢) من أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم للدكتور أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م .

١٤٣) المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني على كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق الأستاذ/ إبراهيم مصطفى، والأستاذ/ عبد الله أمين، وزارة المعارف – إدارة إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

١٤٤) نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق/ محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قاريونس ١٩٧٨م.

١٤٥) النحو الوافي للأستاذ عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الحادية عشر، د . ت .

١٤٦) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، تأليف الدكتور/ محمد صلاح الدين مصطفى، مؤسسة علي جراح الصباح، ١٩٧٩م.

١٤٧) نزهة الطرف في علم الصرف): لابن هشام الأنصاري، تحقيق ودراسة الدكتور/ أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، ١٩٩٠م – ١٤١٠هـ.

١٤٨) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تأليف/ برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي – دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٥م.

١٤٩) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تأليف/ احمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق د/ إحسان عباس، دار صادر – بيروت ١٣٨٨هـ.

١٥٠) نهج البلاغة لعلي بن أبي طالب – رضي الله عنه، كتاب إلكتروني من موقع الوراق.

١٥١) همع الهوامع بشرح جمع الجوامع في علم العربية، تأليف/ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، عنى بتصحيحه/ السيد محمد بدر الدين النعساني- دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، د. ت .